وزارة العمل
Ministry Of Labour

التقرير السنوي لعام 2018
Annual Report 2018

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية
الملك عبد الله بن الحسين المعظم حفظه الله

حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير حسين بن عبد الله الثاني ولي العهد حفظه الله

فهرس المحتويات

الموضوع	الرقم
المقدمة	5
نبذة	6
الرؤية	6
الرسالة	6
القيم الجوهرية	6
المهام الرئيسية	7
الاهداف المؤسسية	8
المحور الاول : سوق العمل الأردني	
سمات سوق العمل الأردني	11
مؤشرات سوق العمل الاردني	12
العمالة الوافدة	21
المحور الثاني : الموارد البشرية والتطوير المؤسسي	27
المحور الثالث : التفتيش	36
المحور الرابع : السلامة والصحة المهنية	38
المحور الخامس : الرقابة الداخلية	42
المحور السادس : التشغيل	43
المحور السابع : المرأة	51
المحور الثامن : النزاعات وعقود العمل الجماعية	53
المحور التاسع : الاستشارات والتشريعات القانونية	54
المحور العاشر : التدريب والتعليم المهني والتقني	57
المحور الحادي عشر : الاعلام والاتصال المجتمعي	58
المحور الثاني عشر : تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني	60
المحور الثالث عشر : الشؤون المالية والإدارية	62
المحور الرابع عشر : السياسات والتعاون الدولي	64
المحور الخامس عشر : العاملين في المنازل	69
المحور السادس عشر : مشاريع الوزارة	70

بسم الله الرحمن الرحيم

مع نهاية عام أخر في مسيرة وزارة العمل،يسرني أن أقدم لكم التقرير السنوي للوزارة الذي يتضمن عدداً من المحاور وأهم المؤشرات الإحصائية ذات العلاقة بسوق العمل الاردني، والأهداف المؤسسية التي سعت الوزارة لتحقيقها، إضافة الى السياسات والخطط الإستراتيجية التي إنتهجتها الوزارة في ضبط وتنظيم سوق العمل، كما يسلط هذا التقرير الضوء على أبرز الإنجازات التي تحققت خلال عام 2018.

إن وزارة العمل مناط بها واجب تقييم وتنظيم سوق العمل والمساهمة مع الجهات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص لتوفير فرص إنتاجية تولد فرص العمل للأردنيين وفق إستراتيجية وطنية شاملة تتضمن سياسات وبرامج ومشاريع وإجراءات، الامر الذي يتطلب تكاثف الجهود كافة من الجهات المختصة.

كما ان الوزارة مستمرة في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتشغيل وفق خطط وإجراءات تنفيذية عملية لتطبيق بنودها وتنسيق جهود جميع الجهات المعنية بمحاربة البطالة بإعتباره جهداً وطنياً جماعياً وليس فقط مهمة مقتصرة على وزارة العمل فقط .

وفي الختام فإنني أتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الى كافة العاملين في الوزارة على جهودهم المبذولة في تحقيق هذا الإنجاز، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة وطننا الغالي – بلد الخير والنماء – وان يتدفق العطاء وستتوالى بإذن الله إنجازات وزارة العمل الرامية الى التطوير والتحسين والنهوض بمستوى سوق العمل الاردني.

وزيـر العمـل

نضال فيصل البطاينة

نبذة

تأسست وزارة الشؤون الاجتماعية في عام 1951موالتي ضمت قسماً خاصاًللعمال ليقوم بالإشراف على التنظيم النقابي، وفي عام 1960م تأسست أول دائرة للعمل تنفيذاً لأحكام قانون العمل رقم (21) لسنة 1960م حيث أضيفت تسمية العمل إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، وتقديراً من الحكومة للدور الكبير الذي تقوم به القوى العاملة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية،فقد تم إنشاء وزارة العمل كوزارة مستقلة في عام 1976م بموجب نظام تنظيمها رقم (40) لسنة 1976م.

وتتولى الوزارة منذ إنشائها مسؤولية تحقيق الأهداف العامة لشؤون العمل والعمال في المملكة، ولمواكبة التطورات الاجتماعية والاقتصادية فقد تم إصدار قانون العمل رقم (8) لسنة 1996م ووضع نظام تنظيم إداري للوزارة رقم (38) لسنة 1994م وتعديلاته.

وقد تعاقب على حقيبة وزارة العمل (29) وزيراً منذ تأسيس الوزارة في عام 1976 حتى تاريخه.

الرؤية

سوق عمل فاعل بعمالة وطنية مؤهلة ومنتجة في ظل بيئة عمل مستقرة وآمنة.

الرسالة

تنظيم سوق العمل وتطويره ضمن أفضل الممارسات وضمان تكافؤ الفرص من خلال استخدام عمالة وطنية مؤهلة ومنتجة وإيجاد منظومة متكاملة من المعايير والسياسات والأدوات الرقابية وفق نهج تشاركي مع المؤسسات الرسمية المعنية والقطاع الخاص والشركاء الاجتماعيين.

القيم الجوهرية

1. العدالة وتكافؤ الفرص.
2. الشراكة.
3. الانتماء.
4. الشفافية.
5. التميز المؤسسي.
6. الريادة.

المهام الرئيسية

تتولى وزارة العمل أداء المهام الرئيسية التالية وفقا لاحكام مواد قانون العمل الأردني وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية والأذرع التنفيذية للوزارة:

1. رسم السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بسوق العمل بالتنسيق والتعاون مع المعنيين، وتطوير الآليات والاجراءات والأدوات الكفيلة بتحقيق جودة الخدمات التي تقدمها الوزارة.
2. وضع وتنفيذ الاطار العام لاصلاح قطاع التعليم والتدريب المهني والفني والتقني المتعلق بمحور الإصلاح التشريعي والهيكلي، محور الإصلاح النوعي، محور الإصلاح الكمي، ومحور الإصلاح المالي.
3. رسم السياسات المبنية على الدراسات التحليلية (Evidence-Based Policies) الخاصة بالتحول من التوظيف إلى التشغيل وايجاد الآليات اللازمة لتنفيذها بالتعاون مع المعنيين.
4. جمع وتحليل بيانات سوق العمل وايجاد قاعدة بيانات مركزية تضم جميع المؤشرات الصادرة عن المؤسسات المعنية بسوق العمل.
5. الإشراف على شؤون العمل والعمال وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بتلك الشؤون والمنصوص عليها في سائر التشريعات.
6. تنمية العلاقات وتفعيل الإتفاقيات مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والإقليمية فيما يتعلق بسوق العمل.
7. صياغة التشريعات المتعلقة بقطاع العمل وتطويرها وتعديلها وفق المستجدات ومتابعة الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لإصدارها ونفاذها.
8. إصدار وتنفيذ التعليمات المتعلقة بإستخدام العمال الوافدين ومكاتب إستقدام العاملات ومنحهم تراخيص العمل بما يكفل تنظيم قطاع العمل.
9. تنمية علاقات العمل وتدعيمها وتحسينها بين الشركاء الاجتماعيين وتعزيز المفاوضات الجماعية لتسوية النزاعات العمالية وتعزيز دور العمل النقابي.
10. التعاون مع الشركاء الاجتماعيين والمنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني لدعم وتمكين المرأة العاملة.

11. التعاون والتنسيق مع القطاع الخاص في تشغيل الأردنيين داخل المملكة وخارجها بما يحقق تكافؤ الفرص والإشراف على مكاتب التشغيل الخاصة ومنحهم تراخيص العمل وفق الأنظمة والتعليمات الخاصة بهم.
12. الإشراف على تطبيق قانون العمل والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه وممارسة جميع الصلاحيات والمسؤوليات المنصوص عليها بما يكفل ضمان الحقوق للعاملين وأصحاب العمل.
13. التعاون مع الشركاء الاجتماعيين لإيجاد بيئات عمل آمنة وصحية بما يتواءم مع المعايير العالمية للسلامة والصحة المهنية.
14. التنسيق مع الجهات المعنية والأذرع التنفيذية لإيجاد برامج تدريب والتشغيل تتواءم مع حاجات سوق العمل (Demand-Driven Programs).
15. تنمية التعاون والتنسيق مع منظمات العمل العربية والدولية وبما يخدم قطاع العمل.

الاهداف المؤسسية

1. زيادة أعداد المشتغلين الأردنيين في سوق العمل من منطلق مبدأ تكافؤ الفرص.
2. تقليل التجاوزات التي تحدث في سوق العمل من خلال تعزيز جهاز التفتيش والسلامة والصحة المهنية.
3. تعزيز علاقات العمل لتخفيض النزاعات العمالية الجماعية بالتعاون مع الشركاء الاجتماعيين.
4. تنظيم شؤون العمالة الوافدة لتنظيم تدفقها إلى سوق العمل وإحلال العمالة الأردنية مكانها.
5. تعزيز الشراكة مع القطاع العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني لتحسين حاكمية قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني من خلال تنفيذ استراتيجية تنمية الموارد البشرية.
6. رفع جودة الخدمات المقدمة من خلال ضمان تطبيق معايير الجودة وتحسين وتطوير الأداء المؤسسي.

المحور الأول

سوق العمل الأردني

أولا : سمات سوق العمل الأردني

ثانيا : مؤشرات سوق العمل الأردني

1. السكان.

1.1 السكان الأردنيين في سن العمل (15 فما فوق).

2. العمالة الوافدة.

3. المناطق التنموية.

الجدول (1): أهم المؤشرات الإحصائية الخاصة بسوق العمل الأردني

للأعوام 2013 – 2018

المؤشر	القيمة					
	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حجم قوة العمل الأردنية	1,444,699	1,460,817	1,607,599	1,660,256	1,817,820	1,734,248
المشتغلون	1,262,636	1,286,688	1,398,030	1,406,640	1,484,473	1,411,265
المشتغلون/ ذكور	1,065,318	1,088,865	1,173,730	1,177,245	1,210,020	1,145,882
المشتغلون/ إناث	197,318	197,823	224,300	229,395	274,453	265,382
نسبة التشغيل	%32.4	%32.1	%31.9	%30.5	%32	%29.5
المتعطلون	182,063	173,649	209,569	253,616	333,347	322,983
المتعطلون/ ذكور	125,922	121,967	144,337	180,703	208,799	225,711
المتعطلون/ إناث	56,141	51,683	65,232	72,913	124,548	97,272
معدل البطالة	%12.6	%11.9	%13.0	%15.3	%18.3	%18.6
معدل البطالة للذكور	%10.6	%10.1	%11.0	%13.3	%14.7	%16.5
معدل البطالة للإناث	%22.2	%20.7	%22.5	%24.1	%31.2	%26.8
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة	%37.1	%36.4	%36.7	%36.0	%39.2	%36.2
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة/ ذكور	%60.4	%59.7	%60.0	%58.7	%60.8	%56.4
معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة/ إناث	%13.2	%12.6	%13.3	%13.2	%17.3	%15.4
حجم العمالة الوافدة المسجلة	286,197	324,410	315,045	318,883	340,995	352,350
نسبة العمالة الوافدة المسجلة إلى قوة العمل الأردنية	%19.8	%22.2	%19.6	%19.2	%18.8	%20.3
الحد الأدنى للأجور	190	190	190	220	220	220
عدد العاملين في المناطق الصناعية المؤهلة	46,786	51,812	47,155	57,728	70,050	68,992
نسبة الوافدينفي المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين فيها.	%76.4	%75.5	%78.8	%79.9	%77.4	%75.8
نسبة الأردنيين في المناطق الصناعية المؤهلة إلى إجمالي العاملين فيها.	%23.6	%24.5	%21.2	%20.1	%22.6	%24.2

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، مركز تنمية الموارد البشرية ووزارة العمل

أولاً: سمات سوق العمل الأردني:

شهد الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية جملة من المتغيرات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية، أحدثت العديد من الاختلالات الهيكلية في قطاعاته ولعبت دوراً هاماً في إعادة صياغة سياساته ورسم خططه وبرامجه المستقبلية.

وباعتبار سوق العمل الأردني أحد أركان هذا الاقتصاد فقد واجه العديد من التحديات، ومن أبرزها استيعاب التدفق السنوي المتنامي للقوى العاملة الأردنية، وتنوع احتياجات سوق العمل من التخصصات الحديثة، واستمرار تدفق العمالة الوافدة إلى سوق العمل الأردني، حيث بلغت نسبة العمالة الوافدة المسجلة (المرخصة من وزارة العمل) إلى إجمالي العمالة في سوق العمل الأردني (أردنية/وافدة) في عام 2018 حوالي (20.3%).

وفيما يلي أهم خصائص وسمات سوق العمل الأردني:

1. يعتبر سوق العمل الأردني مرسلاً ومستقبلاً للعمالة في نفس الوقت، فهو يصدِّر قوى عامله ذات تعليم وتأهيل مرتفعين، ويستورد عمالة من ذوي المهارات المحدودة للعمل في القطاعات التي لا يُقبل الأردنيين عليها.
2. الاختلال في توزيع القوى العاملة قطاعياً وتعليمياً ومهنياً من أبرز المشكلات التي يعاني منها سوق العمل الأردني.
3. محدودية الوظائف المستحدثة سنوياً بالنسبة للداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما جعل التحدي أمام القطاع الخاص بأن يكون هو المساهم الأكبر في عمليات التشغيل.
4. انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة في سوق العمل الأردني والذي يعزى لأسباب منها الانسحاب المبكر من سوق العمل وارتفاع معدلات الالتحاق في التعليم، علماً بأن عام 2018 شهد انخفاض لمعدل المشاركة الاقتصادية للمرأة عن السنوات السابقة حيث سجل (15.4%) اقل بـ (1.9) درجة عن العام السابق.

شكل (1) نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة

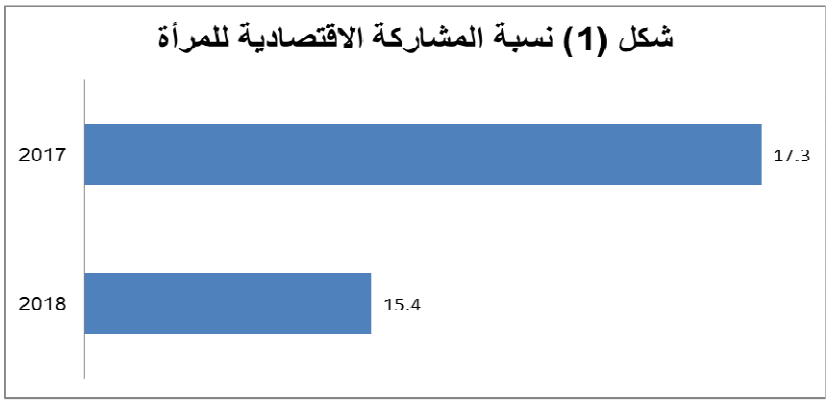

5. ضعف موائمة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي مع احتياجات سوق العمل الفعلية مما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة.

ثانياً: مؤشرات سوق العمل الأردني:

1. السكان الأردنيين[1]:

بلغ عددسكان المملكة الأردنية الهاشمية وفق نتائج التقديرات السكانية (10,309,000) نسمة لعام 2018، حيث بلغ عدد السكان الأردنيين منهم (7,138,000) نسمة، كما مثّل الذكور ما نسبته (51%) في حين مثلت نسبة الإناث (49%) من إجمالي عدد السكان الأردنيين.

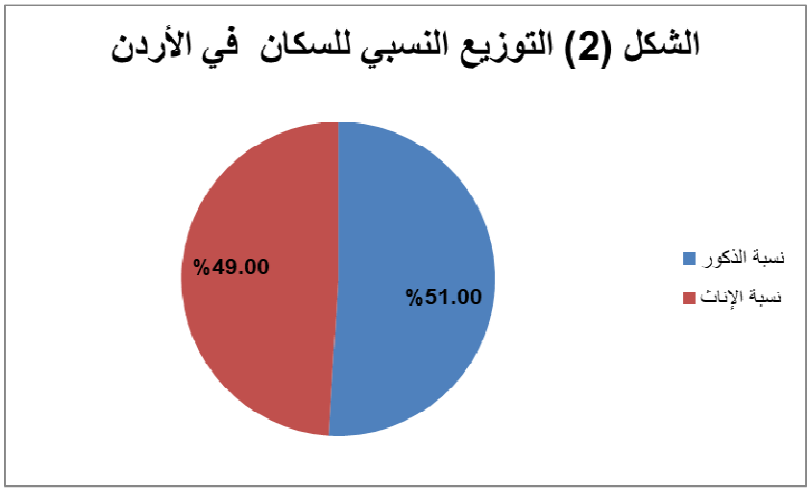

التوزيع السكاني وفقاً للمحافظات:

أظهرت نتائج التقديرات السكانية لعام 2018 بأن محافظة العاصمة عمان تستحوذ على النسبة الأكبر من مجموع السكان الأردنيين حيث بلغت نسبتهم (39%) من إجمالي السكان، تليها بعد ذلك محافظتي اربد والزرقاء بنسب بلغت (20%)، (14%) من اجمالي السكان على التوالي، وكانت محافظة الطفيلة أقل المحافظات سكاناً، حيث بلغت نسبة القاطنين فيها حوالي (1%) من إجمالي السكان.

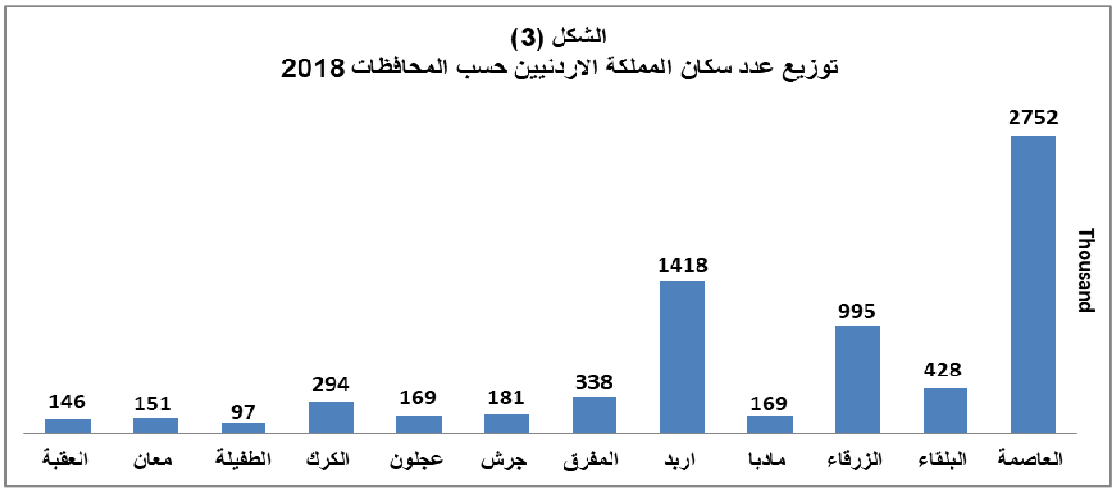

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – التقديرات السكانية 2018.

[1] المصدر: دائرة الإحصاءات العامة - التقديرات السكانية 2018.

التوزيع السكاني وفقاً للفئات العمرية:

يظهر توزيع المجتمع الأردني وفقاً لفئاته العمرية بأنه مجتمع فتي يمتاز بارتفاع معدل صغار السن، حيث تشير نتائج التقديرات السكانية لعام 2018 والظاهرة من خلال الشكل رقم (4) أن حوالي (3,541,090) من سكان الأردن هم دون الخامسة عشر ويشكلون ما نسبته (34%) من إجمالي السكان.

الشكل (4)
التوزيع النسبي للسكان حسب الفئة العمرية 2018

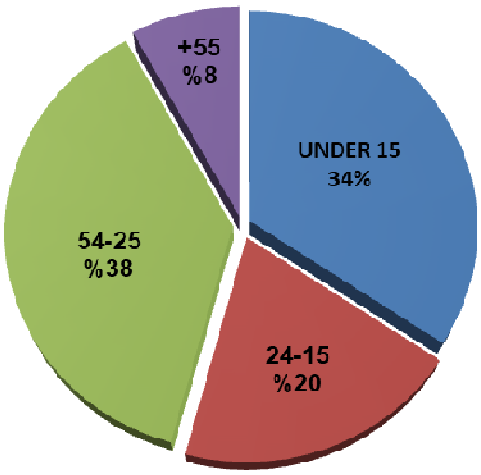

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة – التقديرات السكانية2018.

ويقسم المجتمع وفقاً لفئاته العمرية إلى مجموعتين هما السكان خارج سن العمل وهي الفئة دون سن الخامسة عشر، والمجموعة الثانية وهي السكان في سن العمل والتي تعرف بالفئة التي تزيدأعمارها عن 15 سنة ويشكلون ما نسبته (66%) من إجمالي السكان في الأردن.

التوزيع السكاني وفقا للمستويات التعليمية:

يمثّل الحاصلين على الدرجة الجامعية الأولى فما فوق في المجتمع الأردني لعام 2018 حوالي (18.6%) من إجمالي السكان ممن أعمارهم 15 سنة فما فوق، في حين أن الفئة ضمن المستوى التعليمي ثانوي فما دون تشكل أكثر من نصف المجتمع الأردني والمقدرة بحوالي (73.5%) من إجمالي السكان ممن أعمارهم 15 سنة فما فوق.

السكان في سن العمل:

يتوزع السكان في سن العمل إلى فئتين رئيسيتين هما السكان الناشطين اقتصادياً والسكان غير الناشطين اقتصادياً، ويمثل السكان الناشطين اقتصادياً قوة العمل في المجتمع الأردني والتي تشتمل على جميع الأفراد المشتغلين والمتعطلين، حيث تم تقدير حجم قوة العمل لعام 2018 بحوالي (1,734,247) منهم (1,411,264) مشتغل و(322,983) متعطل، وتمثل قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان في سن العمل ما يسمى بمعدل المشاركة الاقتصادية المنقحة والتي بلغت (39.2%) في عام 2018، حيث شكلت ما نسبته (56.4%) بين الذكور وما نسبته (15.4%) بين الإناث، أما على صعيد المحافظات فقد بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقحة في العاصمة (34.2%) وهي أدنى معدل مشاركة اقتصادية بين المحافظات، وقد سجلت محافظتي معان والطفيلة أعلى معدل للمشاركة الاقتصادية حيث بلغت (45.6%)، (45.4%) على التوالي.

السكان الناشطون اقتصادياً "قوة العمل":

المشتغلون الأردنيون:

بلغت نسبة المشتغلين الأردنيين إلى السكان في سن العمل (29.5%) خلال العام 2018، وقد انخفضت هذه النسبة من (32%) عام 2017 بدرجتين ونصف.

ومن خلال الشكل رقم (5) يمكن ملاحظة مدى اتساع الفجوة بين نسبة التشغيل للذكور مقارنة بالإناث، حيث بلغت هذه النسبة عام 2018 حوالي (47.1%) بين الذكور و(11.3%) بين الإناث.

شكل رقم (5): التوزيع النسبي للمشتغلين الاردنيين حسب الجنس

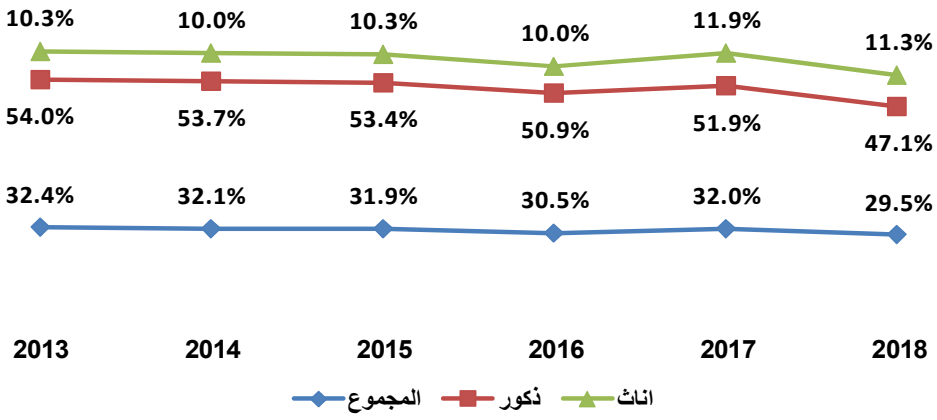

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2014-2018.

توزيع المشتغلين حسب المستوى التعليمي:

إن ما يقارب نصف المشتغلين في سوق العمل الأردني لعام 2018 هم دون مستوى الثانوية العامة، حيث أظهرت النتائج أن حوالي (50.2%) من إجمالي المشتغلين الأردنيين مستواهم التعليمي أقل من الثانوية العامة كما يبين الشكل (6)، وتباينت هذه النسبة بين الذكور والإناث بصورة كبيرة، حيث لوحظ بأن هناك ارتفاع لهذه النسبة بين الذكور والتي بلغت حوالي (58.3%) من إجمالي المشتغلين الذكور، وانخفضت بين الإناث بنسبة (15.3%) من إجمالي المشتغلات الإناث، وعلى العكس من ذلك فإن حوالي (63.8%) من إجمالي المشتغلات يحملن درجة البكالوريوس فأعلى، في حين أن (23.9%) من إجمالي المشتغلين الذكور يحملون درجة البكالوريوس فأعلى مما يدل على أن المستوى التعليمي للمشتغلات الإناث أعلى من المستوى التعليمي للمشتغلين الذكور.

الشكل (6)
التوزيع النسبي للمشتغلين الاردنيين حسب المستوى التعليمي والجنس

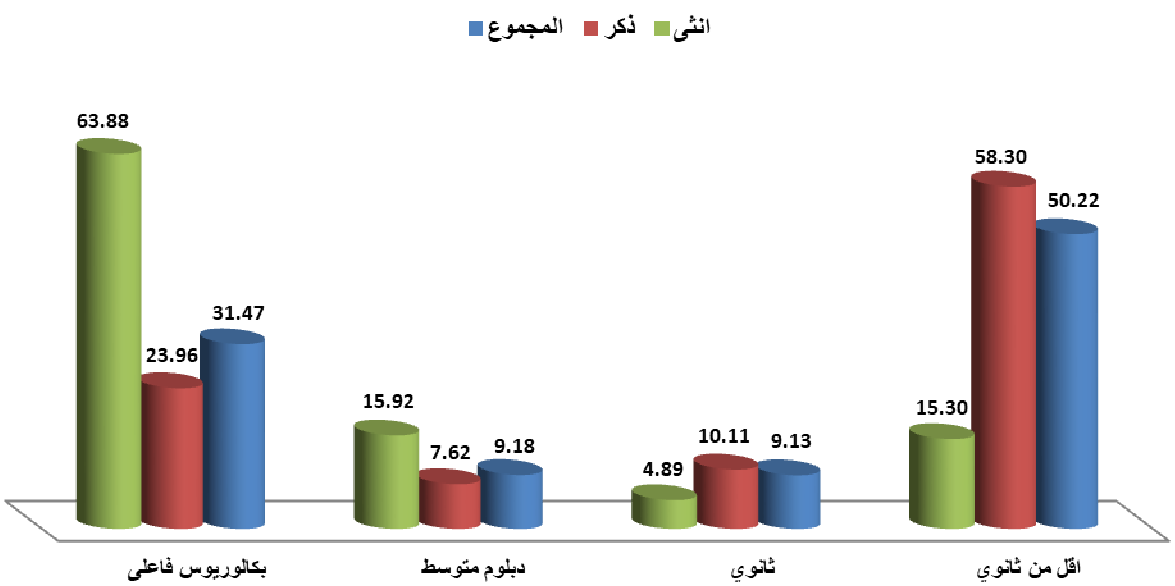

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2018.

توزيع المشتغلين حسب فئات العمر العريضة:

تركزت معظم العمالة في الفئات العمرية الفاعلة والمنتجة (20-29)، (30-39)، (40-49)، حيث كان توزيع المشتغلين على هذه الفئات بالنسب التالية: (29.9%)، (30.5%)، (23.4%) من إجمالي المشتغلين على التوالي، وقد تركزت هذه النسب للذكور والإناث في نفس الفئات العمرية، بحيث كانت أعلى نسبة للذكور والإناث ضمن الفئة العمرية (30-39) بنسبة (29.2%) للذكور و(36.4%) للإناث.

توزيع المشتغلين الأردنيين حسب المحافظات:

تركز معظم المشتغلين خلال عام 2018 في العاصمة عمان بنسبة (38.0%) من إجمالي المشتغلين، بحيث شكلت نسبة المشتغلين الذكور في العاصمة (37.8%) من إجمالي المشتغلين الذكور، ونسبة المشتغلات الإناث في العاصمة (38.9%) من إجمالي المشتغلات الإناث، وقد سجلت محافظتي اربد والزرقاء أعلى نسب لتركز العمالة بعد العاصمة عمان بحيث كانت نسبة العمالة فيهما (20.4%)، (13.0%) على التوالي، في حين كانت محافظتي الطفيلة والعقبة أقل المحافظات تركزاً للعمالة وبنسبة بلغت (1.5%)،(2.1%) على التوالي.

توزيع المشتغلين حسب النشاط الاقتصادي:

أشارت نتائج مسح قوة العمل لعام 2018 إلى أن المشتغلين الأردنيين يتركزون في أنشطة دون غيرها حيث أن (26.4%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري"، و(15.3%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية"، و(13.3%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "التعليم"، و(9.6%) من إجمالي المشتغلين يعملون في قطاع "الصناعة التحويلية"، وهناك تفاوت كبير في توزّع الإناث والذكور بين الأنشطة الاقتصادية فقد أشارت النتائج الإحصائية لعام 2018 أن (70.9%) من إجمالي المشتغلات يعملن في قطاعات "التعليم"، و"الصحة"، و"الإدارة العامة والدفاع"، حيث بلغت نسبة المشتغلات اللاتي يعملن في قطاع التعليم (41.5%) من إجمالي المشتغلات، في حين بلغت نسبة المشتغلات اللاتي يعملن في قطاع "الصحة البشرية والخدمة الاجتماعية" (15.2%)، و(14.2%) من إجمالي المشتغلات يعملن في قطاع "الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري"، في المقابل تركز الذكور في الأنشطة الاقتصادية التالية وهي: "الإدارة العامة والدفاع، الضمان الاجتماعي الإجباري" بنسبة (29.3%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" بنسبة (17.3%)، الصناعة التحويلية بنسبة (10.4%)، والنقل والتخزين بنسبة (8.3%).

وكانت أنشطة "إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها" و"أنشطة الفنون والترويح والترفيه" و"الأنشطة العقارية" و"أنشطة المنظمات والهيئات الخارجة عن نطاق الولاية الإقليمية" أقل النشاطات الاقتصادية جذباً للعمالة الأردنية، وقد توزعت العمالة فيها على النحو التالي:

- "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل، أنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" بنسبة (0.1%).
- "إمدادات المياه والمجاري وإدارة النفايات ومعالجتها" و"أنشطة الفنون والترويح والترفيه" و" الأنشطة العقارية بنسبة (0.4%).

المتعطلون الأردنيون:

تعتبر البطالة من أهم مشكلات الاقتصاد وسوق العمل، حيث تفاقمت هذه المشكلة في الفترة الماضية نتيجة لعوامل من أهمها التحولات الديموغرافية وزيادة عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل الناتج عن ارتفاع معدلات النمو السكاني، وضعف الموائمة بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل، ومزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات الناتجة عن التفاوت الكبير في الأجور بين الطرفين.

ومن أهم سمات البطالة في الاقتصاد الأردني أنها بطالة سلوكية ناجمة عن عزوف الأردنيين عن بعض المهن المعروضة، وأنها بطالة هيكلية تمثل شريحة من القوى العاملة لا تتناسب مؤهلاتها مع الوظائف المعروضة، بالإضافة إلى وجود بطالة بسبب الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل وعدم توفر البيانات الكافية عن فرص العمل المتوفرة.

تفاوتت معدلات البطالة خلال السنوات الأخيرة بين التراجع والارتفاع كما يبين الشكل (8) حيث انخفضت من (12.9%) في عام 2011إلى (12.2%) في عام 2012، وارتفعت في عام 2013 إلى (12.6%)، ثم انخفضت إلى (11.9%) في عام 2014، وفي عام 2015 ارتفعت حيث بلغت (13.0%)، وفي عام 2016 ارتفعت إلى (15.3%)، واستمر ارتفاعها ليصل إلى (18.3%) عام 2017 واستمر ارتفاعها ليصل إلى (18.6%) عام 2018، علماً بأنه في عام 2017 اعتمدت دائرة الإحصاءات العامة منهجية جديدة أثرت على معدل البطالة عدا المشاكل سابقة الذكر.

ويلاحظ بأن معدلات البطالة ترتفع بصورة كبيرة بين الإناث حيث بلغت عام 2018 (26.8%) مقارنة مع الذكور والتي بلغت (16.5%).

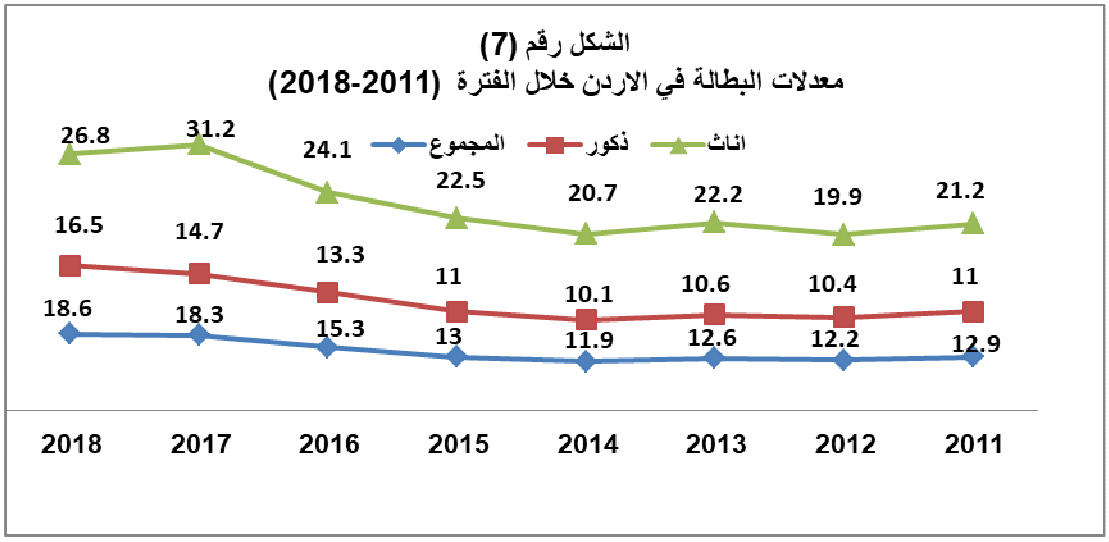

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل (2011-2018).

تفاوتت معدلات البطالة بين محافظات المملكة حسب الشكل (9) حيث سجلت محافظة الكرك أدنى نسبة لمعدلات البطالة في عام 2018 مقارنة مع المحافظات الأخرى، وقد بلغ معدل البطالة في محافظة الكرك(15.4%)، تلاها محافظة اربد بمعدل (16.5%)، تلاها محافظتي البلقاء والعقبة بمعدل (18.5%)، وفي المقابل سجلت محافظة الطفيلة أعلى معدلات البطالة بمعدل (23.5%)، تلاها محافظة مأدبا بمعدل (23.2%).

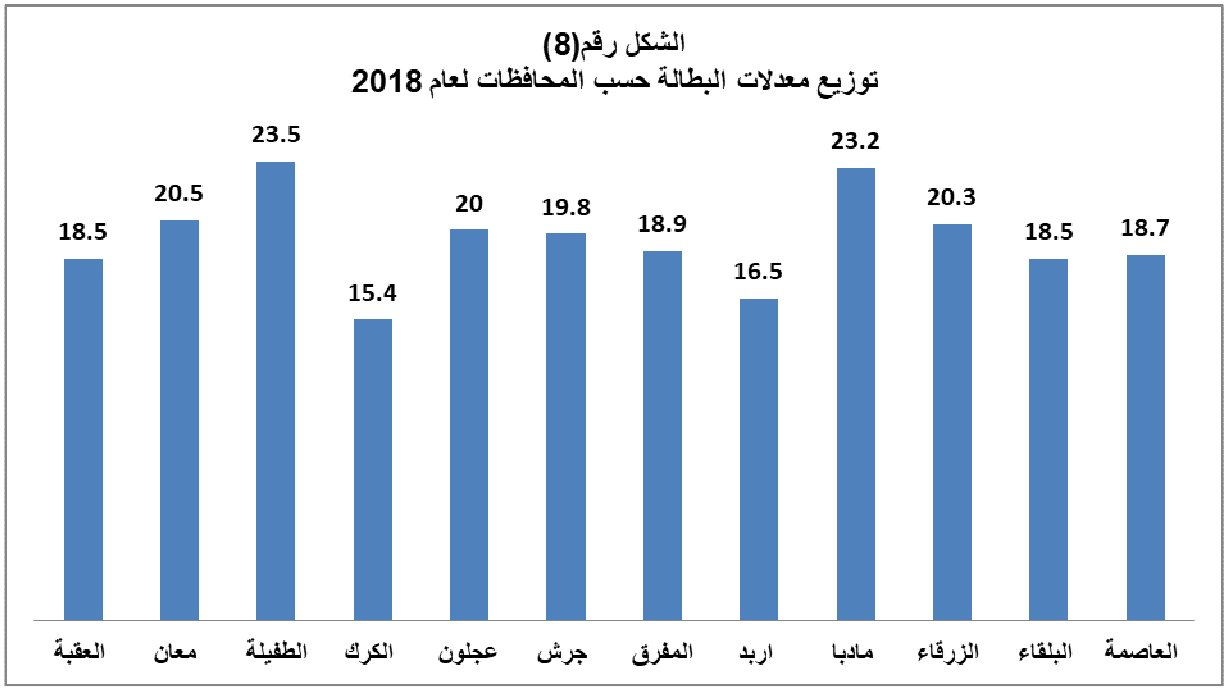

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2018 .

توزيع المتعطلين حسب المستوى التعليمي:

أظهرت نتائج مسح قوة العمل لعام 2018 أن المتعطلين عن العملممن أعمارهم 15 يتركزون في الفئة التي يقل تحصيلها العلمي عن الثانوية العامة بنسبة بلغت (44.7%) من إجمالي المتعطلين، وجاءت فئة المتعطلين ممن يحملون درجة البكالوريوس فأعلى بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (42.2%).

توزيع المتعطلين حسب المحافظات:

جاءت نتائج توزيع المتعطلين عن العمل ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر وفقاً للمحافظات لعام 2018 بأن ما نسبته (38.3%) من إجمالي المتعطلين يتركزون في محافظة العاصمة، وأن (17.6%) منهم يتركزون في محافظة اربد، في حين تركز ما نسبته (2.1%) فقط من إجمالي المتعطلين في محافظتي العقبة و الطفيلة و(2.6%) منهم في محافظة عجلون و(2.8%) في محافظة جرش.

توزيع المتعطلين حسب فئات العمر العريضة:

تشير النتائج لعام 2018 وحسب الشكل (10) أن حوالي نصف المتعطلين عن العمل ممن أعمارهم 15 يتركزون في الفئة العمرية (15–24) سنة بنسبة بلغت (43.5%) من إجمالي المتعطلين، كما بلغت نسبة المتعطلين الذكور (45.0%) من إجمالي المتعطلين الذكور، أما المتعطلات فقد تركّز حوالي نصفهن في الفئة العمرية (25–39) بنسبة بلغت (56.7%) من إجمالي المتعطلات.

وعلى النقيض من ذلك فقد انخفضت نسبة التعطل بين الأشخاص الذين يزيد أعمارهم عن (40 سنة)، فقد شكل المتعطلين منهم حوالي (12.5%) من إجمالي المتعطلين الأردنيين، وانخفضت هذه النسبة بصورة كبيرة لدى الإناث حيث شكلت (3.3%) فقط من إجمالي المتعطلات، في حين بلغت (16.4%) من إجمالي المتعطلين الذكور.

الشكل رقم (9)
التوزيع النسبي (%) للمتعطلين الاردنيين حسب فئات العمر

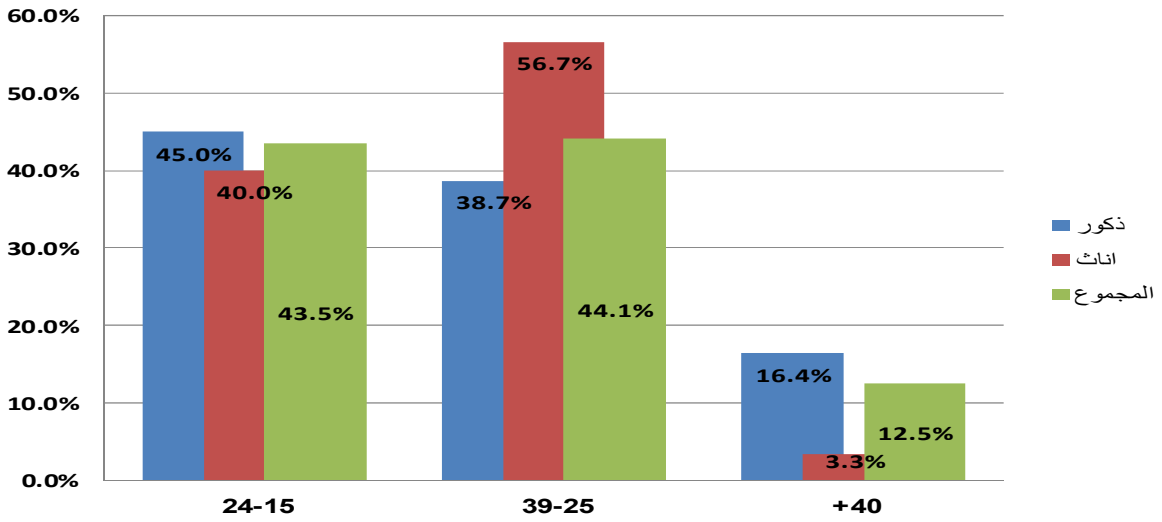

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة/ مسح قوة العمل2018.

السكان غير الناشطين اقتصادياً:

يعرف السكان غير الناشطين اقتصادياً بالسكان ممن أعمارهم 15 سنة فأكثر الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل وغير متاحين للعمل وغير قادرين على العمل (أي خارج قوة العمل)، وقد بينت نتائج عام 2018 أن (63.8%) من إجمالي السكان في سن العمل هم غير ناشطين اقتصادياً، وقد ارتفعت هذه النسبة بصورة كبيرة بين الإناث حيث أن (84.6%) من إجمالي الإناث في سن العمل هنّ غير ناشطات اقتصادياً في حين أن (43.6%) من إجمالي الذكور في سن العمل هم غير ناشطين اقتصاديا.

2.العمالة الوافدة:

بدأ سوق العمل الأردني باستقبال العمال الوافدين في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، وذلك لحاجة سوق العمل إلى العاملين في القطاعات التي لا يرغب الأردنيون العمل بها مثل الزراعة والإنشاءات والخدمات، لذلك توصف العمالة الوافدة في الأردن بأنها عمالة تكميلية وليست احلالية لسد النقص في سوق العمل، ومع مرور الوقت تسارع تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن حتى بلغ مع نهاية عام 2018 عدد العاملين الحاصلين على تصاريح عمل (352,350) عامل وافد.

أظهرت بيانات وزارة العمل بأن عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصريح عمل متذبذب في السنوات الأخيرة كما يبين الشكل (11)، حيث أظهرت بيانات عام 2014 بأن عدد العمال الحاصلين على تصريح عمل (324,410) عامل، ثم انخفض العدد عام 2015 إلى (315,045) عامل، وارتفع في الأعوام 2016 و 2017 على التوالي (318,388) عامل، و(340,995) عامل، وارتفع في عام 2018 الى (352,350).

الشكل رقم (10)
توزيع العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل خلال الفترة (2014-2018)

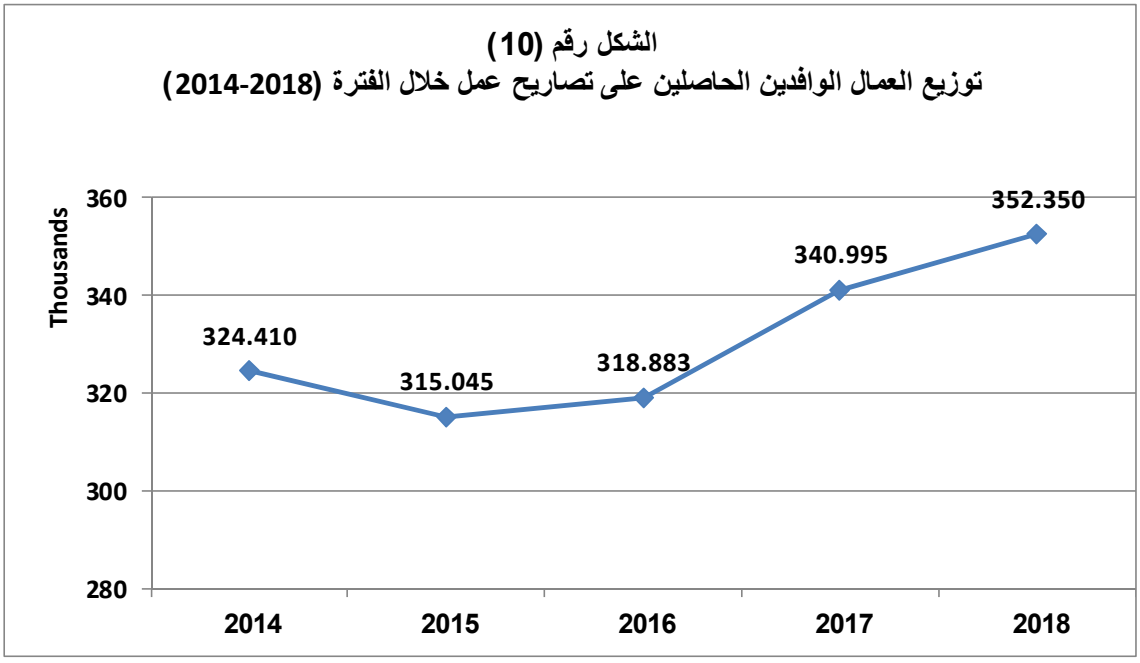

المصدر: وزارة العمل – مديرية السياسات والتعاون الدولي/ قسم بيانات سوق العمل 2018.

توزيع العمالة الوافدة حسب الجنسية:

تمثل العمالة المصرية النسبة الأعلى بين العمالة الوافدة الحاصلة على تصاريح عمل في سوق العمل الأردني حسب الشكل (12)، حيث شكلت ما نسبته (53.6%) من إجمالي العمالة الوافدة،كما شكلت العمالة السورية ما نسبته (11.5%) من إجمالي العمالة الوافدة،في حين شكلت العمالة العربية من باقي الدول العربية الأخرى ما نسبته (2.5%) فقط من إجمالي العمالة الوافدة.

أما العمالة الأجنبية في سوق العمل الأردني فقد احتلت العمالة البنغالية المرتبة الأولى بنسبة (12.4%)، يليها العمالة الفلبينية ثم الهندية ثم السيرلانكية وكانت نسب العمالة كالتالي: (5.0%)، (4.4%)، (2.7%) من إجمالي العمالة الوافدة على التوالي.

الشكل رقم (11)
التوزيع النسبي للعمال الوافدين الذين يحملون تصاريح عمل حسب الجنسية

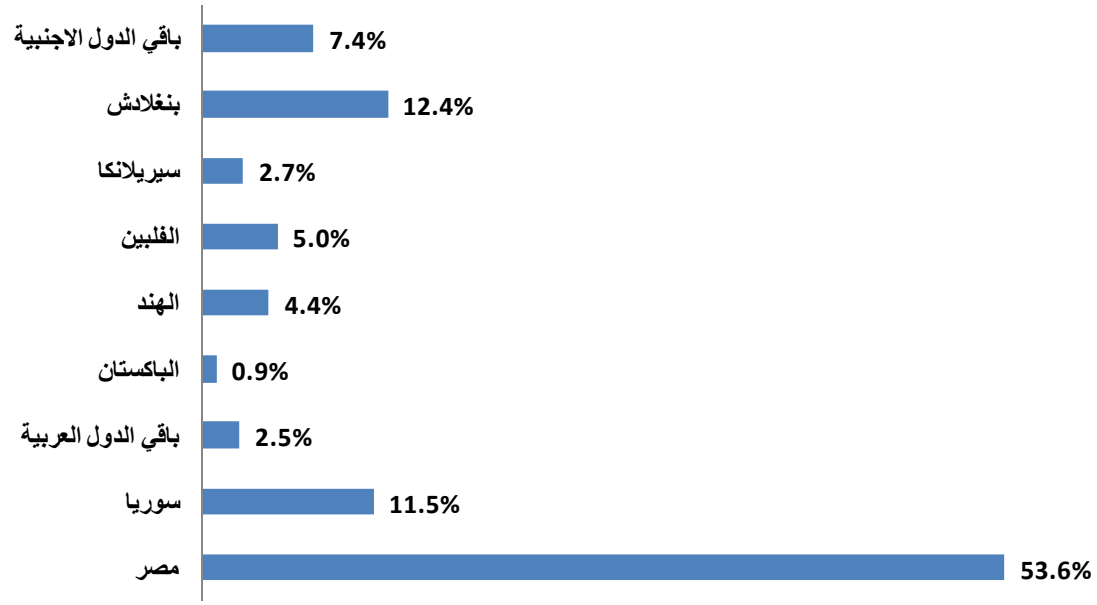

المصدر: وزارة العمل – مديرية السياسات والتعاون الدولي/ قسم بيانات سوق العمل 2017

توزيع العمالة الوافدة حسب المحافظات:

أظهر توزيع العمالة الوافدة في المملكة وفقاً للمحافظات حسب الشكل (13) بأن (47.6%) من إجمالي العمالة الوافدة الحاصلة على تصاريح عمل تتركز في محافظة العاصمة، وجاء ترتيب المحافظات وفقاً لتركز العمالة الوافدة على النحو التالي: مادبا (20.1%)، اربد (16.7%)، والزرقاء (11.5%)، وفي المقابل كانت كل من عجلون والعقبة والطفيلة تتركز فيها أدنى نسبة للعمالة الوافدة والتي بلغت (0.4%)، (0.6%)، (0.7%) على التوالي.

الشكل رقم (12)
عدد العمال الوافدين الذين يحملون تصاريح عمل حسب المحافظات

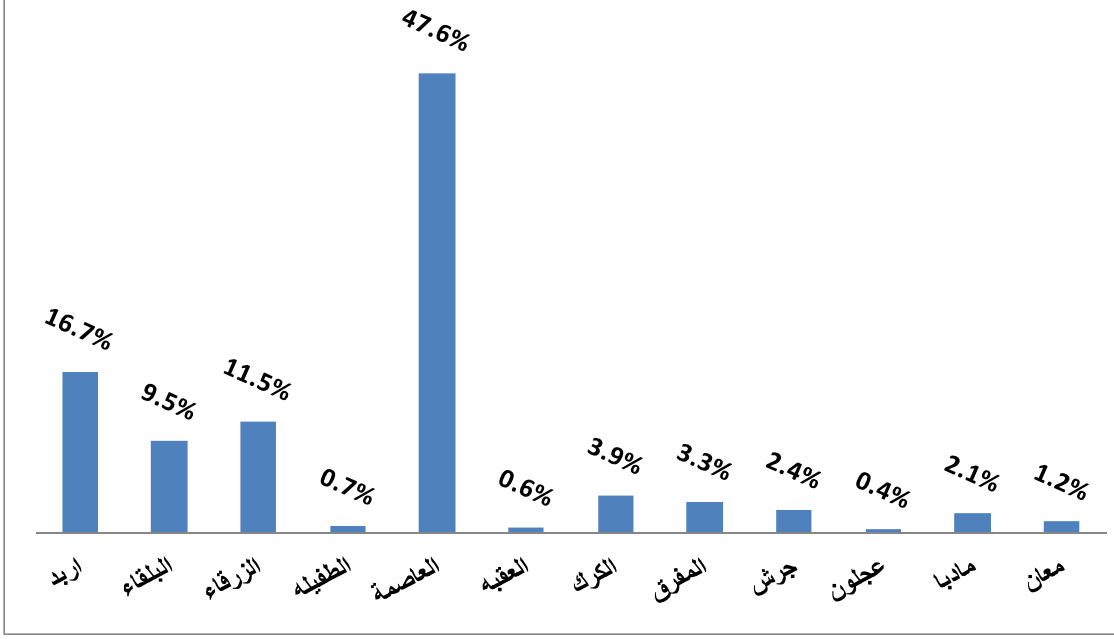

المصدر: وزارة العمل – مديرية السياسات والتعاون الدولي/ قسم بيانات سوق العمل 2017.

توزيع العمالة الوافدة حسب النشاط الاقتصادي:

تتركز العمالة الوافدة في سوق العمل الأردني في نشاطات رئيسية أكثر من غيرها وقد جاء ترتيب النشاطات الاقتصادية حسب تركز العمالة الحاصلة على تصاريح عمل فيها لعام 2018 على النحو التالي: "الصناعات التحويلية" (25.9%)، "الزراعة والحراجة وصيد الأسماك" (24.8%)، "أنشطة الأسر المعيشية كصاحب عمل وأنشطة الأسر المعيشية لإنتاج سلع وخدمات غير مميزة لاستعمالها الخاص" (17.4%)، "التشييد" (11.5%)، "تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية" (7.2%)، "أنشطة الإقامة والخدمات الغذائية" (5.7%).

الشكل رقم (13)

عدد العمال الوافدين الحاصلين على تصاريح عمل وفقا للنشاط الاقتصادي

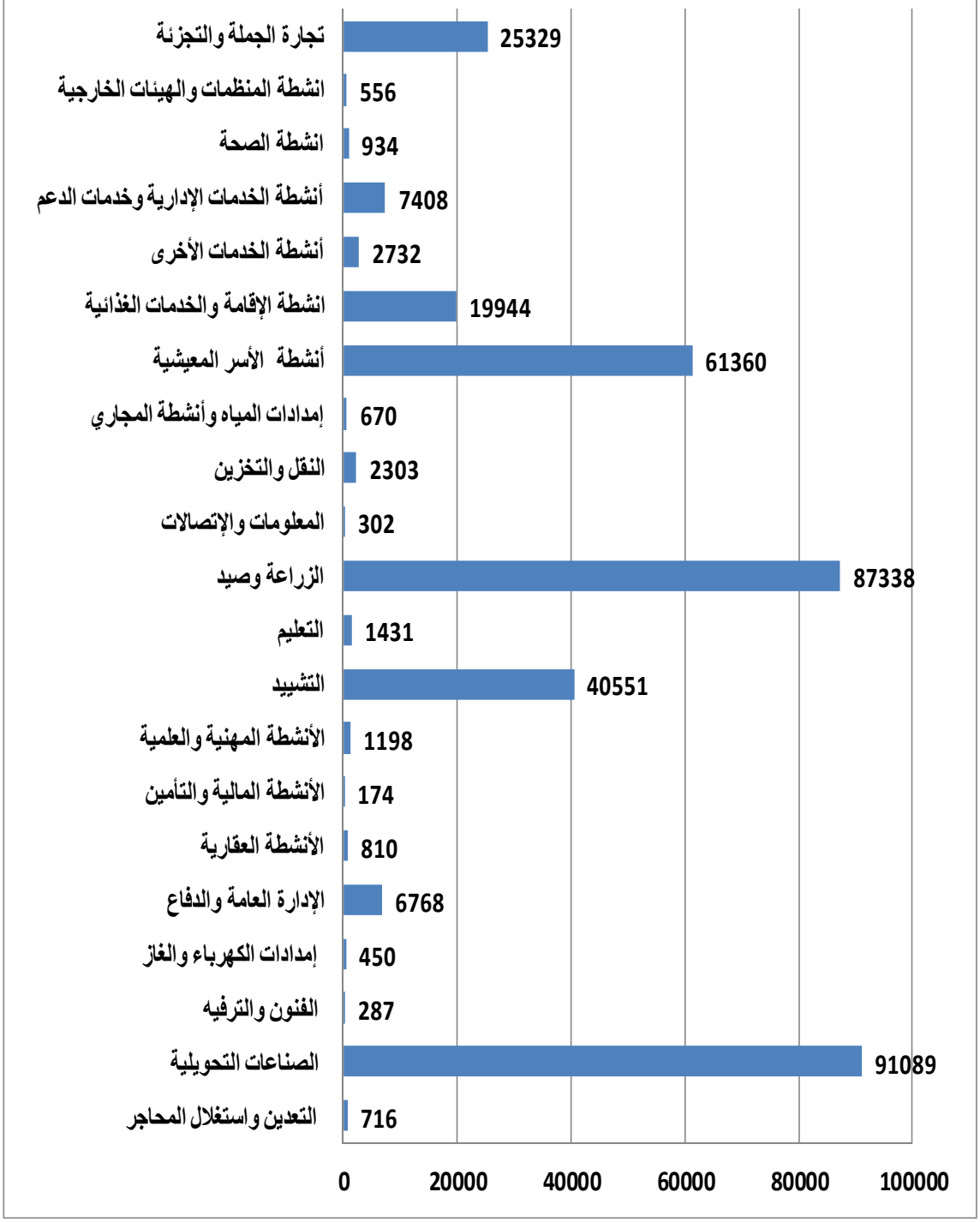

المصدر: وزارة العمل – مديرية السياسات والتعاون الدولي/ قسم بيانات سوق العمل 2017

المناطق التنموية:

تتميز المناطق التنموية المنبثقة عن اتفاقية التجارة الأردنية–الأميركية بخصائص هامة تتيح الدخول غير المقيد لمنتجاتها إلى الأسواق الأميركية والإعفاء من الرسوم الجمركية، بالإضافة إلى إعفاء المستثمرين فيها من ضرائب الدخل والمبيعات.

إن مساهمة المناطق التنموية في تحقيق التقدم في مؤشرات التنمية المستدامة لم تكن على المستوى المأمول منه،إذ تم اعتبار الاستثمار فيها والتصدير منها هدفاً بحد ذاته يمكن قياسه بمؤشرات زيادة حجم الصادرات بدون أن يتم التعامل معها كأداة للتنمية ومكافحة الفقر والبطالة في أوساط المجتمع المحلي،إضافةإلى الآثار السلبية التي خلفها تزايد أعداد وجنسيات العمالة الوافدة في هذه المناطق، بما تحمله هذه العمالة من عادات وقيم ومفاهيم خاصة، قد تتعارض مع موروثات المجتمع المحلي مما يحول دون نجاح اندماجها في هذه المجتمعات.

وقد أولت وزارة العمل المناطق التنموية اهتماماً بالغاً لتحسين الرقابة والتفتيش على هذه المناطق وتوفير الأمن الوظيفي والتأمين الصحي للعاملين فيها، حيث أن غياب هذه العوامل أدى الى الحد من انتشار العمالة الأردنية في هذه المناطق وبالتالي ضعف مساهمتها في تحقيق التقدم التنموي في المجتمعات المحلية.

وأشارت النتائج إلى أن إجمالي عدد العمال في المناطق التنموية بلغ (68,992) عامل عام 2018، حيث بلغ عدد العمال الأردنيين في هذه المناطق(16,699) عامل أردني، في حين بلغ عدد العمال الوافدين (52,293) عامل وافد.

الشكل رقم (14)
توزيع العمال في المناطق التنموية حسب المنطقة والجنسية

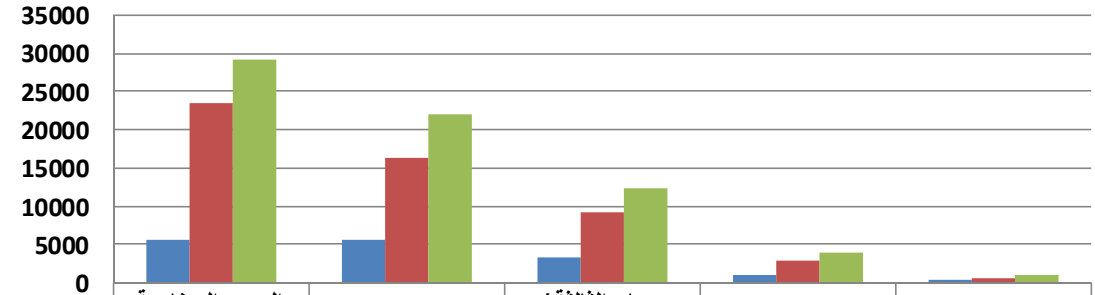

	الحسن الصناعية ومدينة اربد	الضليل	عمان الثالثة / سحاب	الكرك	الرصيفة
اردنيين	5683	5642	3227	1079	296
وافدين	23420	16306	9100	2828	639
المجموع	29103	21948	12327	3907	935

المصدر: وزارة العمل – مديرية السياسات والتعاون الدولي/ قسم بيانات سوق العمل 2018.

وفقاً لبيانات الوزارة لعام 2018 فقد بلغ عدد الشركات العاملة ضمن المناطق التنموية (60) شركة، وتتوزع هذه الشركات في (5) مناطق رئيسية تتمثل في سحاب،منطقة الحسن الصناعية واربد، الضليل، الكرك، والرصيفة، حيث بلغ عدد الشركات في سحاب (20) شركة، منطقة الحسن الصناعية واربد (20) شركة، الضليل (13) شركة، الكرك (2) شركة، والرصيفة شركة واحدة فقط وخارج المناطق التنموية (4) شركات.

وبناءً عل التوزيع المتباين بين المناطق يتباين توزيع العمال من منطقة إل أخرى، فقد تركز معظم العاملين في هذه المناطق الخمسة وحسب الشكل (15) للأتي:

- منطقة سحاب بلغ عدد العاملين فيها (12,327) عامل منهم (9,100) عامل وافد و (3,227) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (27.6%).
- منطقة الحسن الصناعية واربد بلغ عدد العاملين فيها (29,103) عامل منهم (23,420) عامل وافد و (5,683) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (26.9%).
- منطقة الضليل بلغ عدد العاملين فيها (21,948) عامل منهم (16,306) عامل وافد و (5,642) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (28.6%).
- منطقة الكرك بلغ عدد العامليفيها (3,907) عامل منهم (2,828) عامل وافد و(1,079) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (29.4%).
- منطقة الرصيفة بلغ عدد العاملين فيها (935) عامل منهم (639) عامل وافد و(296) عامل أردني، حيث بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة (31.7%).
- بلغت نسبة العمالة الأردنية من إجمالي العمالة بكافة المناطق (28.5%).

المحور الثاني
الموارد البشرية والتطوير المؤسسي

تقوم وزارة العمل بإدارة كافة الأنشطة المتعلقة بسياسات تطوير الأداء الفردي وإدارة الموارد البشرية في الوزارة من خلال التطوير والتطبيق والإشراف على البرامج في هذا الخصوص والمتضمنة عمليات الاختيار والتعيين والتدريب والتطوير الاداري وتخطيط الموارد البشرية، وعلاقات الموظفين، وقنوات الاتصال. كما وتقوم بمتابعة تطبيق وتطوير إجراءات العمل، والتأكد من صحة تطبيقها والإشراف على بناء وتناقل المعرفة في الوزارة، وتطوير الاداء المؤسسي وضبط الجودة في مديرياتها واقسامها.

- **الهيكل التنظيمي لوزارة العمل لعام 2018:**

إن الهيكل التنظيمي المعتمد في الوزارة يتألف من (13) مديرية مركزية و(3) وحدات على مستوى مديرية كما هو مبين في الشكل (15)، كما ويتضمن أيضاً (37) مديرية ميدانية منتشرة في كافة محافظات المملكة وذلك لما تولي الوزراة اهتماماً رئيسياً بتقديم الخدمة لمتلقيها وفق إجراءات تضمن تحقيق رضاهم عن الخدمات المقدمة.

الشكل (15): الهيكل التنظيمي لمديريات المركز

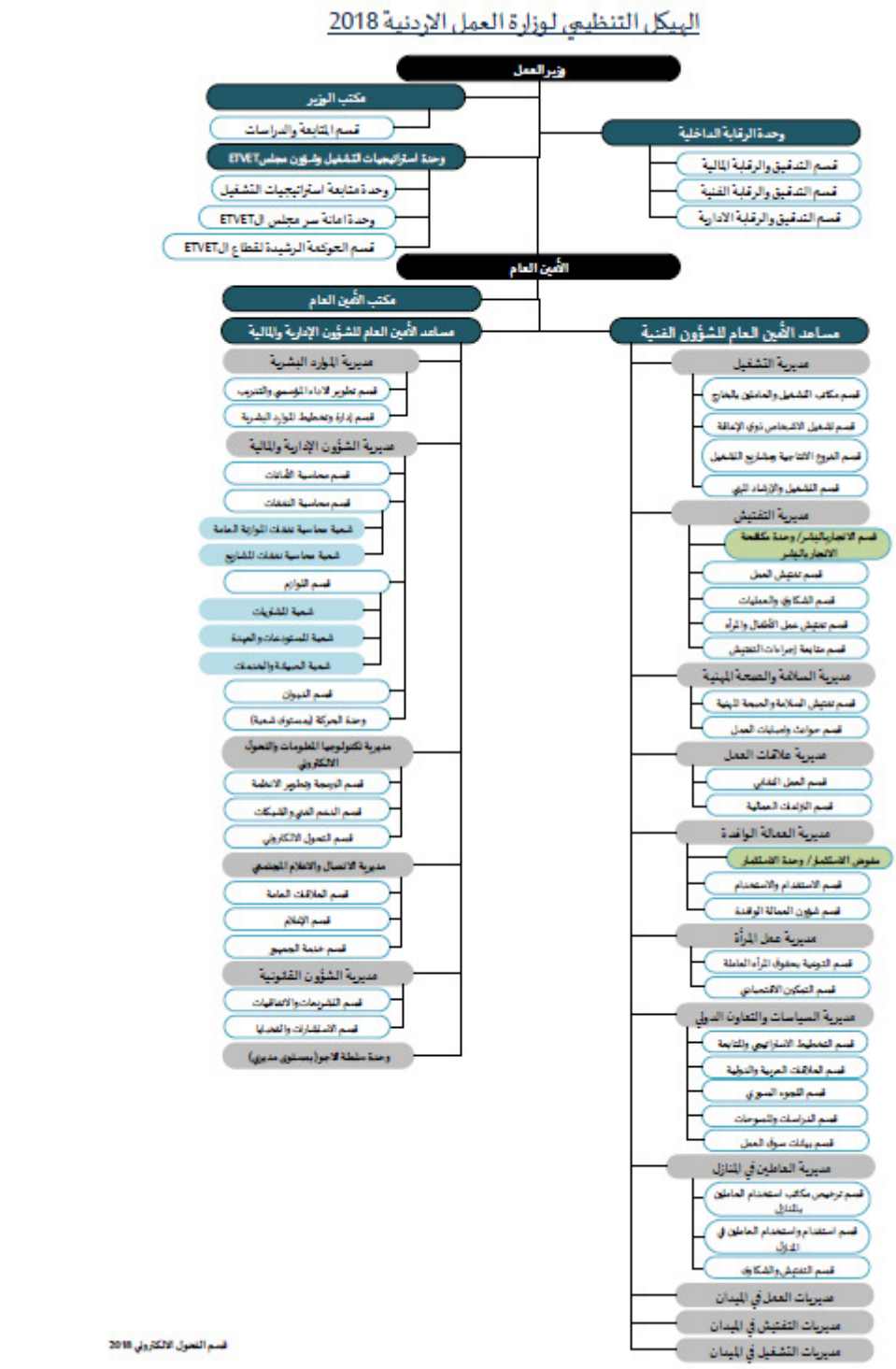

الشكل (16): الهيكل التنظيمي لمديريات الميدان.

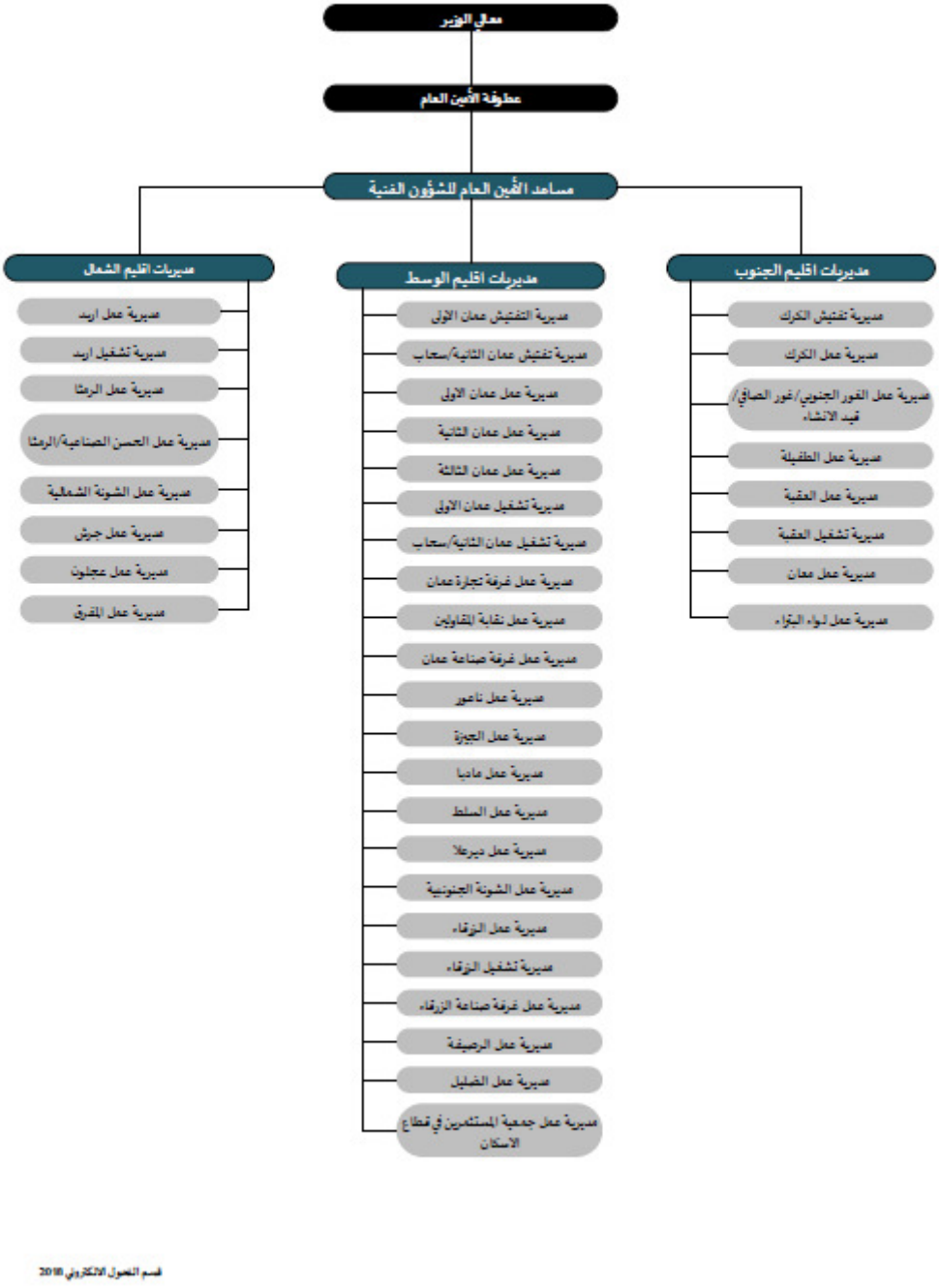

إحصائيات الموارد البشرية:

بلغ عدد الموظفين في وزارة العمل لعام 2018 ما مجموعه (778) موظف، وبزيادة بلغت (56) موظف أي ما نسبته (6.9%) عن عام 2017، في حين بلغ عدد الموظفين مع نهاية عام 2017 (722) موظف وموظفة، ويعود ذلك لعدد من الاعتبارات منها التوسع في أعمال الوزارة وفتح فروع جديدة للوزارة في الميدان، بالاضافة إلى الاستمرار في تلبية احتياجات متلقي الخدمة في كافة القطاعات ، مما تطلب زيادة عدد الوظائف المخصصة للوزارة لغايات تعيين الكوادر المناسبة والمؤهلة واستقطاب الكفاءات من المؤسسات والدوائر الاخرى بما يمكن الوزارة من إنجاز ومواكبة المتطلبات المتعلقة بعملها.

تشكل نسبة الوظائف الاساسية (70.4%) من إجمالي الوظائف في وزارة العمل بينما بلغت نسبة كل من الوظائف الفنية والوظائف المساندة (11.0%) (18.5%) على التوالي.

❖ تطور أعداد الموظفين في الوزارة للاعوام (2016 – 2018)

تحرص وزارة العمل وبشكل متواصل على الاستغلال الامثل لمواردها البشرية، وبما يمكنها من القيام بالمواءمة ما بين أعداد موظفيها وبين متطلبات القيام بواجباتها ومهامها المناطة بها بالكفاءة والفاعلية المطلوبة، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الوزارة لرؤيتها ورسالتها وأهدافها المؤسسية ومشاريع خطتها الاستراتيجية، والجداول التالية تبين أبرز ملامح وسمات وخصائص الموظفين والاجراءات الوظيفية المتعلقة بهم .

جدول (2): تطور أعداد موظفي وزارة العمل حسب الجنس للاعوام 2016-2018

النوع الاجتماعي	السنة		
	2016	2017	2018
ذكور	515	489	530
اناث	235	233	248
المجموع	750	722	778

جدول(3) : أعداد موظفي وزارة العمل حسب الفئات الوظيفية والجنس

الفئة	اعداد موظفي الوزارة		المجموع
	ذكور	اناث	
العليا	1	0	1
الاولى	368	143	511
الثانية	32	73	105
الثالثة	122	26	148
عقود	8	5	13
المجموع	531	247	778

جدول (4) : توزيع موظفي وزارة العمل في مراكز عملهم وحسب الاقليم

الاقليم	المحافظة	ذكور	اناث	المجموع
اقليم الوسط	العاصمة	313	157	470
	البلقاء	23	15	38
	مادبا	10	9	19
	الزرقاء	30	14	44
اقليم الشمال	اربد	55	14	69
	المفرق	16	6	22
	عجلون	10	3	13
	جرش	11	3	14
اقليم الجنوب	الكرك	26	9	35
	الطفيلة	20	2	22
	العقبة	10	7	17
	معان	7	8	15
المجموع		531	247	778

❖ مجال التدريب ورفع القدرات:

جدول (5) البرامج التدريبية وتوزيعاتها

عدد البرامج التدريبية الداخلية	100
عدد البرامج الخارجية	18
عدد البرامج الكلي	118
عدد المتدربين داخل الأردن	522
عدد المتدربين خارج الأردن	32
عدد المتدربين الكلي	554
عدد المتدربين من الذكور	377
عدد المتدربين من الإناث	177
نسبة الإناث	%32
نسبة الذكور	%68
عدد المتدربين في مركز الوزارة	136

عدد المتدربين في مديريات الميدان	418
عدد المتدربين إقليم الوسط	393
عدد المتدربين إقليم الشمال	105
عدد المتدربين إقليم الجنوب	56
العدد المستهدف حسب الخطة	530

شكل رقم (17): المقارنة حسب أعداد المتدربين المستهدفين

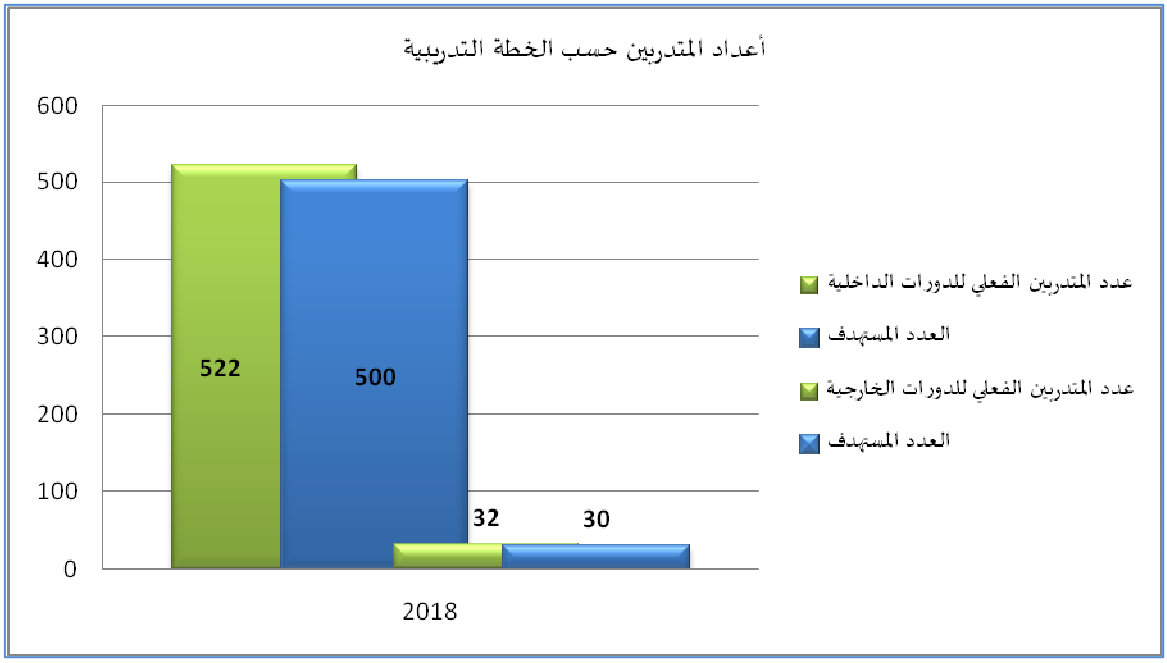

يلاحظ أن نسبة المتدربين في ازدياد حيث بلغت نسبة المتدربين إلى إجمالي موظفي الوزارة (72.6%) وذلك بسبب إعداد خطة تدريبية تستهدف أكبر عدد من موظفي الوزارة في المركز والميدان نظراً لفاعلية التعاون مع المنظمات الدولية بتدريب وتأهيل الموظفين لمساعدتهم في القيام بأعمالهم ورفع قدراتهم ومهاراتهم.

شكل رقم (18): المقارنة حسب التدريب داخل وخارج الأردن

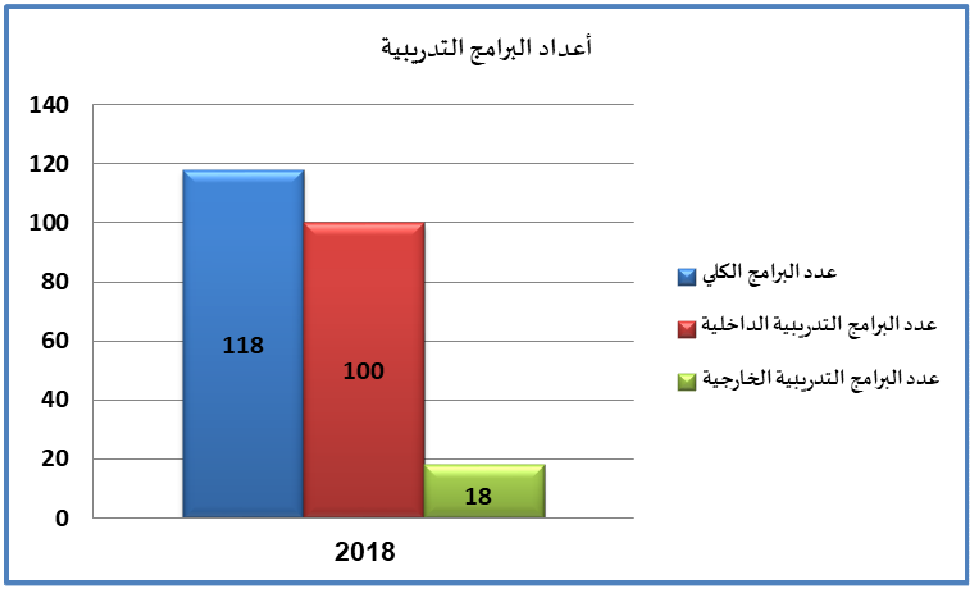

يلاحظ أن النسبة الأكبر من التدريب من نصيب البرامج التدريبية الداخلية وذلك كون معظم الجهات الداعية قلصت ميزانياتها في هذا المجال وهذا أدى إلى وجود نقص في عدد البرامج التدريبية الخارجية.

شكل رقم (19): المقارنة حسب عدد المتدربين داخل وخارج الأردن

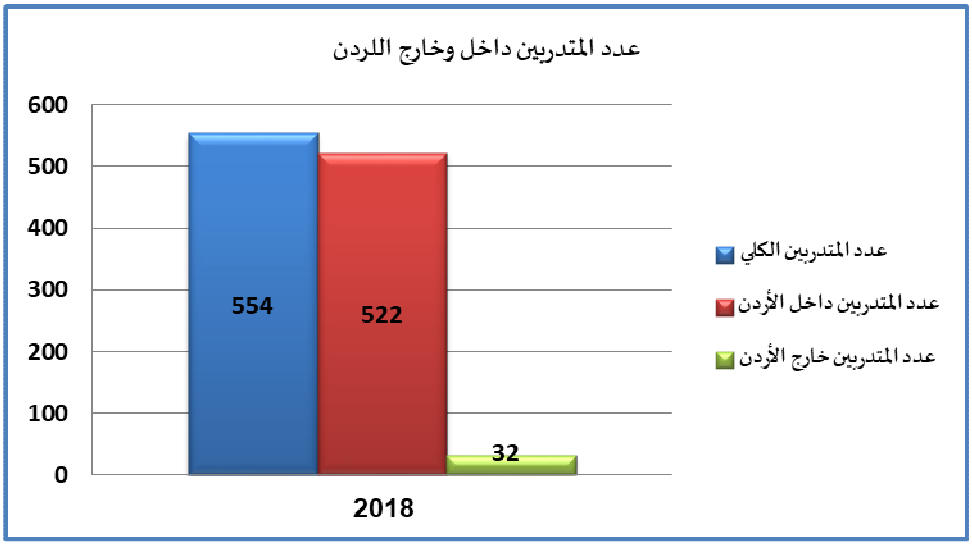

يلاحظ أن عدد المتدربين داخل الأردن وخارجه في تزايد مستمر عن السنوات السابقة كون الوزارة قامت بإعداد خطة تدريبية شاملة لجميع موظفي الوزارة وفي جميع التخصصات وزيادة عدد الموظفين المستهدفين من خلال الخطة التدريبية والحصول على الدعم المادي للتدريب من خلال المشاريع داخل الوزارة ودعم من المنظمات الدولية مما ساهم في زيادة أعداد المتدربين.

شكل رقم (20): المقارنة بين عدد المتدربين حسب النوع الاجتماعي

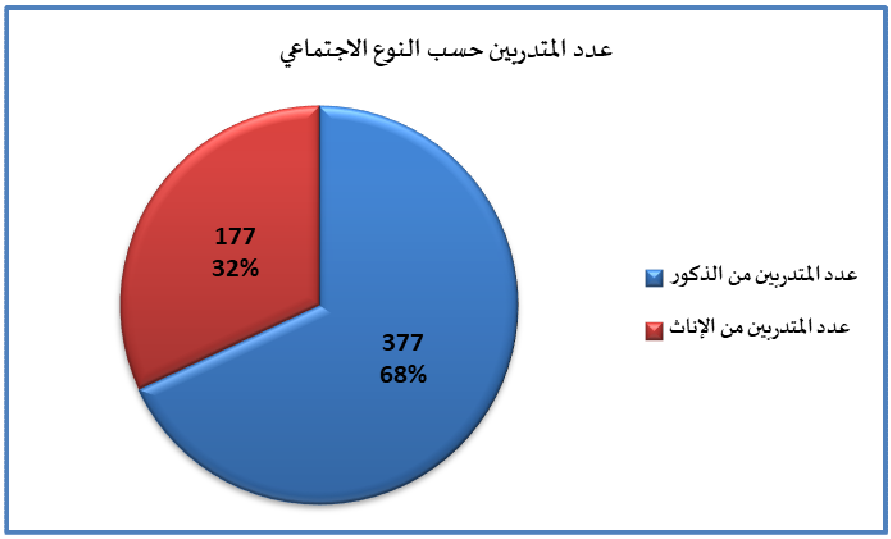

يلاحظ ارتفاع عدد المتدربين من الإناث عن السنوات السابقة حيث اهتمت الوزارة بالتركيز على تدريب الإناث وذلك لتنمية مهاراتهم وقدراتهم لزيادة مشاركتهم في المراكز القيادية وتمكينهم من القيام بأعمالهم، ومراعاةً لمتطلبات النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.

شكل رقم (21): المقارنة بين عدد المتدربين في مركز الوزارة ومديريات الميدان

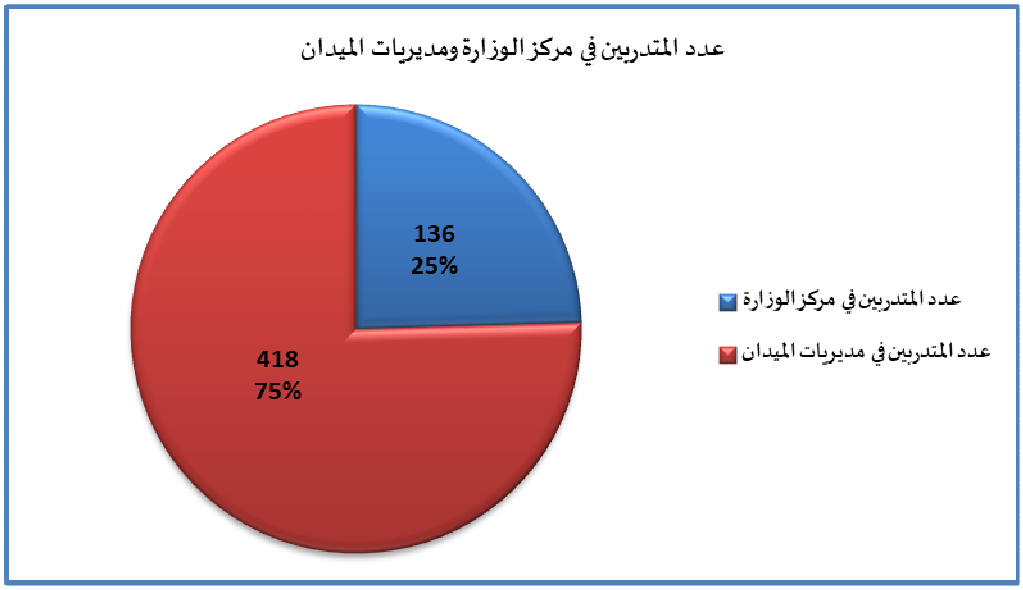

يتبين من الرسم البياني أن أعداد المتدربين من مديريات الميدان في ازدياد وذلك بسبب إشراك موظفي الميدان في كافة البرامج والدورات التدريبية التي تعقدها الوزارة، حيث يتم تعميم كافة الدورات التدريبية إلى كافة موظفي الوزارة بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين المستهدفين بالتدريب من الميدان في الخطة التدريبية السنوية، حيث تم التركيز على الميدان لزيادة نسبة مشاركتهم في البرامج التدريبية وإشراك

مجموعة كبيرة منهم في برامج متخصصة لتمكينهم في مجال خدمة الجمهور لرفع كفاءة وفاعلية الخدمات المقدمة وزيادة رضا متلقي الخدمة.

تم إعداد خطة تدريبية تضمن إشراك جميع موظفي الوزارة في مختلف المديريات ومن جميع الأقاليم الإدارية في المملكة، إلا أنه يلاحظ انخفاض عدد المشاركين في البرامج التدريبية من محافظات الجنوب وذلك بسبب عدم تغطية نفقات المواصلات وبدل المبيت للمشاركين من قبل الجهات الداعية أو موازنة الوزارة وتم مراعاة ذلك في موازنة التدريب لعام 2019 لزيادة نسبة المشاركة من محافظات الجنوب.

شكل رقم (22): المقارنة بين عدد المتدربين حسب القطاع المستهدف من التدريب

يلاحظ أن النصيب الأكبر من الدورات التدريبية كان في قطاعي التفتيش والتشغيل وذلك لتنمية وتطوير ورفع قدرات مفتشي العمل ومفتشي السلامة والصحة المهنية وموظفي التشغيل، بالإضافة إلى عدد من الدورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني تماشياً مع إستراتيجية الوزارة بأتمتة خدماتها .

المحور الثالث

التفتيش

تقوم وزارة العمل من خلال التفتيش بضبط وتنظيم سوق العمل من خلال متابعة مدى تطبيق تشريعات قانون العملالأردني رقم (8) لسنة 1996 في القطاع الخاص.حيث عملت وزارة العمل على اتخاذ عدة تدابير لتنظيم سوق العمل منها تطوير خدمات التفتيش بالتنسيق مع الجهات المعنية من خلالتكثيف الحملات التفتيشية لضبط تدفق العمالة الوافدة من مختلف الجنسيات الى المملكة وتخفيض نسبتهم الى العمالة المحلية في بعض القطاعات. وتعمل الوزارة على تحسين شروط العمل من خلال:

- مراجعة تشريعات العمل وتعديلها (قانون العمل والأنظمة والتعليمات والقرارات) بشكل دوري.
- العمل على الحد من عمل الأطفال،بحيث تقوم الوزارة بتكثيف الزيارات التفتيشية على المؤسسات التي تقوم بتشغيل اطفال عاملين لما يخالف احكام قانون العمل الاردني رقم (8) لسنة 1996 وتعديلاته.
- مكافحة الاتجار بالبشر من خلال العمل المشترك فيا بينإدارة البحث الجنائي ووزارة العمل الممثلة بعدد من المفتشين الذين يعملون في هذه الوحدة. وتكون مكافحة جريمة الأتجار بالبشر من خلال العمل ضمن المحاور الأربعة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الأتجار بالبشر والمتمثلة في:(محور الوقاية، محور الحماية، محور الملاحقة القضائية، محور بناء الشراكات محلياً وإقليمياً ودولياً).
- اتخاذ آليات متعدده لاستقبال الشكاوي العمالية وعبر العديد من الوسائل ومنها الخط الساخن، الحضور الشخصي وكتابة الشكوى في قسم الشكاوى في مركز الوزارة أو في أقسام التفتيش في مختلف محافظات المملكة، استخدام What's App، الشكاوي الواردة عبر السفارات. وبعد استقبال الشكاوي يقوم المفتشون والمفتشات بحلها وفقا لأحكام قانون العمل الأردني.
- التعاون مع مديرية علاقات العمل مع جهاز التفتيش في حل النزاعات والإضرابات العمالية ومعالجة أسبابها.
- التأكيد على النزاهة والشفافية يقوم قسم متابعة اجراءات العمل التحقق من اجراءاتمفتشي العمل والتأكد لمدى مطابقتها للإجراءات المتبعة ومتابعة تظلمات اصحاب العمل لإجراءات التفتيش بالتنسيق مع وحدة الرقابة الداخلية وتدقيق كشوفات واجراءات مفتشي العمل اثناءالحملة الامنية المشتركة.

وتتمثل انجازات الوزارة في مجال التفتيش بما يلي:

جدول (6): انجازات التفتيش

قسم التفتيش وقسم الشكاوي والخط الساخن		احصائيات قسم تفتيش العاملين في المنازل	
الزيارات		عدد الشكاوي الواردة الى المديرية	1192
عدد الزيارات التفتيشية الاجمالية	95790	عدد الشكاوي التي تم تسويتها	852
عدد الزيارات المتعلقة بمكافحة عمل الاطفال	7883	عدد المكاتب الى تم توجيه انذارات بحقها	82
عدد الزيارات المتعلقة بظروف العمل (سلامة وصحة مهنية)	1929	عدد تقارير رفض العمل لغايات الاستبدال خلال الشهر الاول لقدوم العامل	3778
عدد الزيارات المتعلقة بشروط العمل	12271	عدد معاملات النقل القانوني للعاملات من صاحب عمل الى صاحب عمل اخر	5860
عدد الزيارات الموحدة لشروط وظروف العمل	31171	عدد الشكاوي التي تم احالتها الى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر	102
عدد الزيارات المتعلقة بمسح القطاعات	197	عدد التنسيب بالاغلاق	2
عدد الزيارات لأول مرة	10017	عدد حالات رفض العمل والهروب على نظام التامين	231
عدد زيارات المتابعة	3527	عدد الشكاوي العالقة خلال الفترة السابقة	391
عدد الزيارات الدورية	22403	مجموع المبالغ التي تم ارجاعها للمواطنين	339,726
الزيارات التفتيش العكسي	6392	عدد المكاتب التي تم زيارتها	127
الشكاوي		**المخالفات**	
عدد الشكاوي والاستفسارت الواردة	977	مخالفات متعلقة بالمادة (12)	494
عدد الشكاوي المحولة	483	مخالفات اخرى	3132
عدد الشكاوي التي تم تسويتها	470	عدد المخالفات الكلي	3767
الاجراءات القانونية المتخذة		**احصائيات قسم مكافحة عمل الاطفال**	
نصح وارشاد للمؤسسات	6195	مجموع عدد حالات عمل الاطفال	737
عدد الانذارات المتعلقة بمواد القانون	4410	عدد الانذارات لاصحاب العمل	625
انذار بالاغلاق	711	عدد المخالفات لاصحاب العمل	671
احصائيات التفتيش على العمالة الوافدة		**احصائيات قسم مكافحة الاتجار بالبشر**	
عدد العمال المضبوطين	12236	عدد القضايا بجرم الاتجار بالبشر	56
عدد العمال الذين صدر بحقهم قرار تسفير	7909	عدد القضايا لغير جرم الاتجار	32
عدد العمال الملغي تسفيرهم	347	عدد القضايا العمالية	256
عدد العمال المخلي سبيلهم وحاصلين على تكفيل	2642	عدد الضحايا	281
عدد العمال الملغي تسفيرهم بدفع الغرامة	1338	عدد ضحايا الاتجار الذين تم ايوائهم في دور الايواء	233
		اجمالي عدد القضايا التي تم التعامل معها	290

المحور الرابع
السلامة والصحة المهنية

تم افتتاح مديرية السلامة والصحة المهنية بشهر 2017/10 وذلك للعمل على ضمان توفير بيئة عمل صحية وآمنة للعاملين في جميع القطاعات والمهن، والوقاية من الحوادث وإصابات العمل والأضرار الصحية الناجمة عن المخاطر المهنية في مواقع العمل أو المتصلة به أو التي تقع أثنائه أو بسببه وذلك من خلال الحد من أسباب هذه المخاطر التي تنطوي عليها بيئة العمل إلى أقصى حد ممكن وذلك من خلال إعداد استراتيجية وطنية متكاملة للسلامة والصحة المهنية بالتعاون مع الجهات المعنية، ورفع الوعي في مجال السلامة والصحة المهنية بين شرائح المجتمع بشكل عام، والعمال وأصحاب العمل بشكل خاص، وصولاً إلى بناء ثقافة سلامة وصحة مهنية إيجابية على المستوى الوطني، وربطها بمخرجات العملية الانتاجية من حيث الكلفة والعوائد والانتاجية، كما تعمل المديرية بمجموعة مهام لتحسين ظروف العمل أهمها :

- مراجعة وتعديل التشريعات المتعلقة بالسلامة و الصحة المهنية بما يتماشى مع التغييرات الاقتصادية والقوانين المستجدة و بمشاركة أطراف العمل الثلاث.
- إطلاق فعاليات الاسبوع الوطني للسلامة والصحة المهنية بشكل سنوي ، مما يعزز بناء ثقافة السلامة والصحة المهنية في المجتمع.
- إطلاق حملات تفتيشية متخصصة لظروف العمل.
- حل الشكاوى العمالية المتعلقة بظروف العمل وتقديم المشورة لأصحاب العمل والعمال فيما يخص اشتراطات السلامة والصحة المهنية.
- التحقيق في حوادث العمل و اسبابها واقتراح الحلول والاجراءات لتفادي تكرارها.
- تعويض إصابات العمل و أمراض المهنة للعمال غير المشمولين بأحكام قانون مؤسسة الضمان الاجتماعي.
- التعاون مع القطاع الخاص لعمل ورش فنية توعوية في مجال السلامة و الصحة المهنية
- اصدار اعتمادات فني وأخصائي السلامه والصحة المهنية واللجان والأطباء والممرضين واجراء قياسات بيئية.

تصدر مديرية السلامة والصحة المهنية اعتمادات فني وأخصائي السلامه والصحة المهنية واللجان والأطباء والممرضين واستقبال اصابات العمل وحلها واجراء قياسات بيئية، فقد تم اعتماد (130) لجنة سلامة وصحيه مهنية، واعتماد (413) مشرف صحة وسلامة مهنية، و(128) طبيب و(63) ممرض.

كما قامت المديرية بإجراء زيارات تفتيشية متخصصة بالصحه والسلامة المهنية بلغ عددها (5,023) زيارة، تضمنت إجراءات عدة، منها تقديم (4,2016) زيارة نصح وإرشاد، وتحرير (9,239) إنذار بحق المؤسسات المخالفة، وتحرير (221) ضبط، و(53) إنذار بالإغلاق.

وتم التحقيق بحوادث عمل بعدد (13) حادث وتعويض (4) إصابة عمل، كما تشارك المديرية بلجان متخصصة مشتركة مع الجهات المعنية المختلفة، كما نظمت مديرية السلامة والصحة المهنية فعاليات الاسبوع الوطني الرابع عشر للسلامة والصحة المهنية خلال الفترة 4/29 – 5/3 /2018 تحت شعار "**جيل آمن وصحي**" وذلك انسجاماً مع شعار اليوم العالمي للسلامة والصحة المهنية والذي أطلقته منظمة العمل الدولية تحت نفس الشعار حيث يهدف الاسبوع الى :

1. رفع المستوى العام في مجال السلامة والصحة المهنية لكافة عناصر الانتاج وعلى امتداد الوطن.
2. زيادة فهم اصحاب العمل والعمال وكافة شرائح المجتمع لفوائد الاستثمار في مجال السلامة.
3. تطوير وتفعيل وتنشيط التواصل والتنسيق والمشاركة بين جميع الجهات ذات العلاقة في مجال السلامة والصحة المهنية في المملكة .
4. ايصال رسالة السلامة لكل موقع من مواقع العمل والى كافة افراد المجتمع بما في ذلك البيت والشارع وطلاب المدارس الذين هم عمّال المستقبل ولتكون فرصة لترسيخ مفاهيم وسلوكيات السلامة والصحة المهنية لديهم.

أبرز فعاليات الاسبوع الوطني الرابع عشر :

- اطلاق دليل السلامة والصحة المهنية لعمل الأطفال.
- إقامة المؤتمر الوطني السادس للسلامة والصحة المهنية بعنوان "**إدارة السلامة والصحة المهنية** " بمشاركة المديرية العامة للدفاع المدني، ومنظمة العمل الدولية /مشروع عمل أفضل والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي.
- تنظيم مسيرة توعوية بمشاركة كافة قطاعات المجتمع ومن ضمنها طلاب المدارس، وذلك لإيصال الرسالة لكافة أفراد المجتمع الأردني تحت عنوان " **جيل آمن وصحي و معًا لمكافحة عمل الأطفال**".
- التعاون مع المديرية العامة للدفاع المدني لتنفيذ تجربة اطفاء حريق وهمي عن طريق اكاديمية الانقاذ للسلامة والصحة المهنية خلال المسيرة.
- **إقامة** ورش العمل ميدانية (تغطي كافة الأقاليم) تستهدف القطاع الخاص وبواقع خمس ورش عمل في مختلف المحافظات لرفع الوعي و الثقافة في مجال السلامة و الصحة المهنية.

الجدول (7): ملخص انجازات مديرية السلامة والصحة المهنية لعام2018

مديرية السلامة والصحة المهنية ملخص انجازات خلال عام 2018			
الزيارات التفتيشية	عدد الزيارات التفتيشية المتخصصة بالسلامة والصحة المهنية		5,023
	الاجراء القانوني	نصح وارشاد /المادة	4,216
		انذار/المادة	9,239
		تحرير ضبط / المادة	221
		انذار بالإغلاق	53
انشطة	ورش عمل قام بها المفتش		6
	الاسبوع الوطني الرابع عشر للسلامة و الصحة المهنية		تم اطلاق فعاليات الاسبوع الوطني الرابع عشر للسلامة و الصحة المهنية تحت شعار "جيل آمن و صحي" في الاسبوع الاخير من شهر نيسان /2018
	دورات تدريبية للمفتشين		10
زيارات اللجان المشتركة		الفنية الرباعية	48
		الوقاية من اخطار الصناعة	102
		الضمان الإجتماعي/جائزة التميز	16
		الرقابة والتوعية	162
		مجموع زيارات اللجان	328
تقرير تراكمي/ المركز	الاعتمادات	طبيب	128
		ممرض	63
		مشرف سلامة وصحة مهنية	413

		لجنة سلامة وصحة مهنية	130
		موافقة على الإلتحاق بدورة مشرفين	1,297
		موافقة لجنة خبرات	130
	تعويض اصابة عمل		4
	تحقيق في حوادث عمل		13
	ورش عمل/تدريب		13

المحور الخامس

الرقابة الداخلية

تقوم وحدة الرقابة الداخلية بالتدقيق والمتابعة على كافة أعمال وزارة العمل الإدارية والمالية وذلك لتجنب الوقوع بالأخطاء الإدارية والمالية وتقويمها ما أمكن، وفي حال حدوث الخطأ تقوم وحدة الرقابة الداخلية باتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك بالتعاون مع الجهات الحكومية الاخرى.

وتتمثل الانجازات في مجال الرقابة الداخلية بما يلي:

- تدقيق واعتماد (4550) مستند مالي ومطالبة مالية، من ضمنها المطالبات المالية الخاصة وكافة المعاملات المالية والفواتير الصادرة والواردة من الوزارة والمشاريع التي تنفذها (الرواتب، السلف، علاوات الانتقال والسفر، الخ ...).
- تنفيذ زيارات ميدانية عدد (159).
- فحص وجرد الصناديق عدد (51).
- الرد على ديوان المحاسبة بخصوص الاستيضاحات والكتب الرقابية عدد (24).
- الرد على لجان وزارة المالية عدد (12).
- متابعة الشكاوي الوارده من خلال نظام الشكاوي وظابط الارتباط مع وزارة تطوير القطاع العام (منصه بخدمتكم) وحلها عدد (490).
- تدقيق ومطابقة مدى التزام المديريات في تنفيذ خططها التنفيذية مع الانجازات الفعلية حيث تم مطابقة (8) خطط تنفيذية للمديريات والمشاريع.
- الرد على جميع المراسلات الواردة من الجهات الرسمية.
- وضع الخطط واتخاذ الاجراءات الصارمة لمن تثبت عليه شبهة فساد، لما توليه الوزارة من اهتمام كبير للحد من قضايا الفساد المالي والاداري.
- بلغ عدد الشكاوي المقدمة للمديرية (490) شكوى تضمنت الإعتراض على قرارات لجان الإستخدام وعلى بعض أداء الموظفين وقد تم حلها جميعها.

المحور السادس

التشغيل

تتخذ وزارة العمل عدة تدابير في مجال تشغيل الأردنيين حيث تقوم بتنفيذ أيام وظيفية للتشغيل بهدف تدريب وتشغيل الباحثين عن العمل في شركات ومؤسسات القطاع الخاص، كما لها من دور في تعزيز دعم مشاريع التدريب والتشغيل من خلال صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.

وتعمل الوزارة على تفعيل دور مديريات وأقسام التشغيل المنتشرة في أماكن مختلفة من المملكة ودعمها بالكوادر التي تم تدريبها لهذه الغاية وضمن الإمكانيات المتاحة، كما ويتم تقديم خدمات الارشاد والتوجيه المهني للباحثين عن عمل من جهة ومساعدة أصحاب العمل بتأمين إحتياجاتهم من العماله الأردنية من جهة أخرى، ويتم العمل على تطوير وتفعيل النظام الوطني للتشغيل الإلكتروني وربط جميع مديريات التشغيل والعمل بهذا النظام والذي يحتوي على قاعدة بيانات ضخمة للموائمة بين الباحثين عن عمل وفرص العمل المتاحة.

وتتمثل الانجازات في مجال التشغيل بما يلي:

- **مكاتب التشغيل الخاصة**

- متابعة الشكاوي المتعلقة بممارسة اعمال الوساطة بالتشغيل بالتنسيق مع مديرية التفتيش.
- التواصل مع اصحاب الشركات الخاصة للتوظيف الخاصة لتطوير الية عمل شركات التوظيف الخاصة والإطلاع على حاجاتهم ومتطلباتهم .
- متابعة تجديد الكفالات والترخيص للشركات .
- تم توقيع (21) إتفاقية مع الشركات لتشغيل الأردنيين حيث تم تشغيل ما يزيد عن (300) باحث عن عمل اردني.
- تم تشغيل ما يزيد عن (100) اردني من المعتصمين في المهن المهارية والفنية.
- متابعة اتفاقية شركة زين في (مشاريع في بعض المحافظات) لتوفير فرص عمل للباحثين عن عمل الاردنيين.
- تم الغاء ترخيص شركات عدد (2) وترخيص شركة عدد (1).

- **خدمات التشغيل والارشاد المهني**

تم تنظيم العديد من الأنشطة والفعاليات من خلال قسم التشغيل والإرشاد المهني وأقسام التشغيل والإرشاد المهني في المديريات الميدانية غطت كافة محافظات المملكة، أهم هذه الأنشطة موزعة على النحو التالي:

جدول (8): أهم أنشطة التشغيل.

النشاط	العدد
الأيام الوظيفية في المحافظات الوظيفية.	**22**
المقابلات الوظيفية.	**331**
معرض تشغيل ذاتي في المحافظات.	**5**
ورش عمل بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني.	**31**
جلسات التوعية في الجامعات.	**11**
جلسات التوعية بالمدارس.	**71**
ورش عمل موجهة لأصحاب العمل بالتعاون مع غرف الصناعة والتجارة.	**23**
جلسات الارشاد المهني للباحثين عن العمل في مكاتب المديريات.	**268**
جلسات الارشاد المهني المتخصصة (معمق).	**229**

- نفذ قسم التشغيل والإرشاد المهني مع نقابة المهندسين معرض وظيفي لخريجين الهندسات على هامش حفل تخريج للمهندسين، وذلك في شهر نيسان 2018.
- نفذ قسم التشغيل والإرشاد المهني بالتعاون مع مشروع مهارات التشغيل والإندماج الإجتماعي/ الإتحاد الأوروبي وبالتعاون مع شركة أخطبوط معرض وظيفي في شهر أيلول 2018.
- عقد قسم التشغيل والإرشاد المهني بالتعاون مع قسم بيانات سوق العمل وبالتعاون مع مشروع مهارات التشغيل والإندماج الإجتماعي / الإتحاد الأوروبي خمس ورش تدريبية للشركاء (مؤسسة التدريب المهني، الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، صندوق المعونة الوطنية)، كورش ترويجية في الإرشاد المهني والنظام الوطني للتشغيل الإلكتروني.
- نفذت الوزارة بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية معرض وظيفي وذلك في شهر كانون أول 2018.

مشاريع التشغيل (ينفذ خلال سنوات مختلفة):

- ❖ تم الإنتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع التوجيه والارشاد المهني/ الوظيفي في المؤسسات التعليمية وبالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ ضمن مشروع YOUMatch تم البدء بالمشروع 2017/10 ولمدة 6 أشهر، وتمثل الشركاء بكل مما يلي:
  - غرفة تجارة الاردن.
  - وزارة التربية والتعليم.
  - وزارة العمل.

- مشروع YOUMATCH –GIZ.
  - تضمنت أهداف المشروع:

– الإنتهاء من إعداد دليل تدريبي لطلبة المدارس في المرحلة العمرية 14 – 16 عام.

– تم تدريب المرشدين المهنيين وتمكنيهم من تقديم الجلسات التدريبية في المدراس المستهدفة (في الأردن والمغرب).

– تم تدريب ما يقارب 200 طالب في المدارس المستهدفة للمرحلة التجريبية.

– تم إطلاق الحفل الختامي للمرحلة الأولى للمشروع.

❖ **برنامج زيادة فرص التشغيل – الأردن**

– يتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ من عام 2016 ولغاية عام 2022، الشركاء الرئيسيين وهم :

- وزارة العمل
- صندوق التنمية والتشغيل
- صندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني
- القطاع الخاص الإقليمي
- غرفة صناعة الأردن
- شركات فردية
- منظمات غير حكومية

  - وصف المشروع:

- على الصعيد الوطني، يقدم المشروع خدمات استشارية في نظام المتابعة والتقييم لوزارة العمل من أجل تحسين قدرة الوزارة على تقييم أثر سياساتها. بالإضافة إلى ذلك يهدف إلى دعم المديريات المحلية التابعة لوزارة العمل في عملية مطابقة الوظائف.
- ويهدف أيضاً إلى توفير فرص عمل وتحسين قابلية العمل للباحثين عن عمل. وفي القطاعات ذات الإمكانيات المحدودة، ينفذ المشروع تدابير إضافية تستهدف سوق العمل للمساعدة في تعزيز عمالة المرأة، وبما أن العديد من أصحاب العمل يكافحون للعثور على موظفين والاحتفاظ بهم في الوظائف الفينة التي تعتبر غير جذابة تقليدياً، يدعم المشروع وضع وتنفيذ تدابير لزيادة نسبة الاحتفاظ بالوظيفة.
- يتم تنفيذ المشروع في محور التشغيل في أربعة محافظات هي الكرك، البلقاء، اربد، معان.

❖ **مشروع تعزيز قدرات الارشاد المهني للشباب، مدته 3 سنوات.**

○ وصف المشروع:

- في الأردن، تعد بطالة الشباب واحدة من أكبر التحديات، ووفقا للمسح الذي أجرته منظمة العمل الدولية في عام 2014، بلغ معدل بطالة الشباب في الأردن في وقت المسح 24.1٪، وهو ما يعادل ضعف المعدل العالمي تقريبا، ويقال إن بطالة الشباب المرتفعة سبب بعيد من الربيع العربي. وبالنظر إلى الوضع الاجتماعي الراهن في منطقة الشرق الأوسط، فإن التصدي لتحديات بطالة الشباب أمر بالغ الأهمية، "وتضع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل (2011–2020) الأولوية أيضا لمعالجة هذه المسألة.
- وتقوم مديريات التشغيل التابعة لوزارة العمل ومكاتب الارشاد المهني في الجامعات التي يدعمها صندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية بدور رئيسي في معالجة مشكلة بطالة الشباب.
- في الأردن، فرص الشباب للاستفادة من الإرشاد المهني محدودة جدا ونتيجة لذلك، يواجه حتى الأشخاص ذوي التحصيل الأكاديمي العالي صعوبات في تطوير الخطط المهنية وغالبا ما يواجهون صعوبات في العثور على عمل، والفجوة بين توقعات طلاب الجامعات والخريجين وواقع الوظائف المتاحة على مستوى الدخول هي أيضا أحد العوامل التي تؤدي إلى عدم التطابق في سوق العمل وارتفاع معدل البطالة.
- وبهدف الاستجابة لهذه الاحتياجات، نفذت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) ووزارة العمل "مديرية التشغيل– قسم التشغيل والإرشاد المهني"، "مشروع تطوير القدرات في مجال الإرشاد المهني والتشغيل " من عام 2013 إلى عام 2016، والذي زود (16) مديرية تشغيل بمرافق كافية لتقديم الخدمات وتدريب موظفي مديريات التشغيل. وبدأت بعض مديريات التشغيل المدعومة في هذا المشروع تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات.
- ومن المهم جدا تعزيز الترابط بين مديريات التشغيل والمؤسسات التعليمية، فضلا عن تعزيز القدرات التقنية لمكاتب الإرشاد المهني، من أجل تعزيز عمالة الشباب، وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز الروابط بين مديريات التشغيل و مكاتب الإرشاد المهني وأصحاب العمل له نفس القدر من الأهمية "تعزيز قدرات الإرشاد المهني للشباب" يهدف إلى تعزيز قدرة مديريات التشغيل ومكاتب الإرشاد المهني على تقديم الإرشاد المهني الفعال للشباب بالتعاون مع أصحاب العمل.

- **المعنيين:**
  - وزارة العمل: متمثلة بـ (مديرية تشغيل عمان الأولى، مديرية تشغيل عمان الثانية سحاب، مديرية تشغيل الزرقاء، مديرية تشغيل اربد، مديرية تشغيل العقبة).
  - صندوق الملك عبدالله للتنمية: والمتواجد في جامعة البلقاء التطبيقية، جامعة الحسين بن طلال، الجامعة الألمانية الأردنية، جامعة العلوم و التكنولوجيا، جامعة البتراء.

وضمن مشروع تعزيز قدرة المشورة المهنية للشباب والذي ينفذ من قبل الوزارة بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي وصندوق الملك عبد الله الثاني للتنمية نفذت العديد من الفعاليات مدرج أبرزها أدناه:

- عقد ورشة ترويجية للإرشاد المهني/ الوظيفي، وضمت العديد من المشاركين من مختلف القطاعات العامة والخاصة ومنظمات الدولية.
- عقد أربع دورات تدريبية في مجال الإرشاد المهني للشركاء مثل (وزارة التربية والتعليم، دائرة الشؤون الفلسطينية، سلطة اقليم العقبة، مؤسسة التدريب المهني، الشركة الوطنية للتشغيل والتدريب، غرف الصناعة والتجارة....) حيث عقدت تحت مشروع تعزيز قدرة المشورة المهنية للشباب/JICA.
- عقد دورات تدريبية في مجال التسويق لموظفي التشغيل والشركاء مثل غرف الصناعة والتجارة.
- عقد ورشة تدريبية في مجال الإرشاد المهني في اليابان، وعقد ورشة تدريبية في مجال التسويق في اليابان لموظفي مديريات التشغيل ومكاتب الإرشاد الوظيفي في الجامعات وموظفين من غرف الصناعة والتجارة.

- **تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة**

- تنفيذ زيارات ميدانية لكافة مديريات المملكة في الميدان للتحقق من أماكن تقديم الخدمة ومدى ملاءمتها للأشخاص ذوي الإعاقة ،حيث جرى التحقق من إمكانية الوصول ل 26 مديرية من المديريات بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة .
- تعديل دليل تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة .
- المساهمة في تحديث قاعدة البيانات بشكل دوري من حيث (الباحثين عن عمل، والمشتغلين من أشخاص ذوي الإعاقة والشركات) بالتنسيق مع الجهات المعنية (المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين، نتائج الإحصاءات العامة) وتعميم إدراج بيانات الخريجين من مؤسسة التدريب المهني.
- تدريب ميسرين على دليل تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وعددهم (6) من موظفي وزارة العمل.

- تنفيذ تدريبات حول الدليل،تستهدف أصحاب العمل والباحثين عن عمل من الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات وجمعيات ذات علاقة.
- تم تنفيذ تدريب مدرب عمل للجمعيات والشركات والقطاع الحكومي عدد (6) تدريبات استهدفت (122) مدربا وتم اعتماد (31) مدربا.
- إقامة أيام وظيفية لتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إعداد نشرات توعية حول قضايا الإعاقة، وتعميمها على موظفي الوزارة، مؤسسات مجتمع مدني، نقابات عمالية، نقابات مهنية، لرفع الوعي حول قضايا الإعاقة.
- مشاركة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في لجنة تكافؤ الفرص.
- مشاركة المجلس الأعلى لشؤون الأشخاص المعوقين في لجنة إمكانية الوصول.

جدول (9) نسب وإعداد الأشخاص ذوي الإعاقة المشتغلون عن طريق وزارة العمل
نسبة أعداد ذوي الإعاقة باحثين من المشتغلين

السنه	باحثين	مشتغلين
2018	293	357

خدمات مديرية التفتيش في مجال الأشخاص ذوي الإعاقة :-

- تنسيق مديرية التشغيل – قسم تشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة مع مديريات التفتيش:-

✓ التفتيش على مؤسسات القطاع الخاص للتأكد من تحقيق المادة 13 من قانون العمل.

✓ التوعية القانونية لأصحاب العمل والباحثين عن عمل.

✓ استقبال الشكاوي العاملين.

جدول (10) بموجب أحكام المادة (13) من قانون العمل الأردني الملزمة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة وفقا لنسبة المحددة في قانون حقوق الأشخاص المعوقين.

الفترة	عدد المؤسسات التي تم التفتيش عليها	عدد المؤسسات الملتزمة في المادة (13)	عدد المؤسسات المخالفة	عدد المؤسسات التي لاتنطبق عليها الشروط
2018	183	28	13	142

- التشبيك مع الجهات التي تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة:-

التنسيق مع مؤسسة التدريب المهني والمجلس الأعلى للأشخاص المعوقين وإدراج بيانات المنتسبين لديه مع النظام التشغيل الوطني من خلال ضباط الارتباط لربطهم بفرص عمل مناسبة لهم.

بيانات التشغيل (المصدر قسم بيانات سوق العمل):

- بلغ عدد الباحثين عن عمل الجدد المسجلين على النظام الوطني للتشغيل الالكتروني والذين قاموا بزيارة مديريات وأقسام التشغيل (22,281) باحث.
- بلغ عدد الباحثين عن عمل الجدد المسجلين على النظام الوطني للتشغيل الالكتروني من خلال زيارتهم للموقع الالكتروني www.nees.jo (285) باحث.
- بلغ عدد الذين تم تحويلهم للعمل من خلال مديريات واقسام التشغيل والتأكد من عملهم ولو ليوم واحد على الاقل (10,520) مشتغلا.

➢ الفروع الإنتاجية

تهدف مبادرة الفروع الإنتاجية إلى تشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل من خلال توفير فرص تشغيل للمتعطلات عن العمل من الاناث في المناطق ذات المعدلات المرتفعة للفقر والبطالة وإلحاق وتشغيل العاملات ضمن هذهالمبادرة من خلالتوقيع عدد من الاتفاقياتمع المستثمرين لإقامة تلك الفروع الإنتاجية وبدعم من صندوق التشغيل والتدريب ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالإضافة إلى الديوان الملكي العامر.

جدول (11) ملخص أهم إنجازات الفرع الانتاجية

الانجاز	العدد
عدد العاملين المشتغلين خلال الفترة من 2018/01/01 ولغاية 2018/12/31	1,734
عدد الاتفاقيات التي تم توقيعها مع مستثمرين لإقامة فروع إنتاجية خلال عام 2018	5
عدد الفروع التي باشرت العمل خلال عام 2018 بلعما/المفرق–الشهابية/الكرك–الشونة الشمالية /اربد–سوف/جرش وتهدف إلى توفير (1040) فرصة عمل	4
عدد الفروع التي تم توسعتها خلال عام 2018 الأزرق الشمالي/الزرقاء الرصيفه/الزرقاء وتهدف إلى توفير (50) فرصة عمل	2
عدد الفروع قيد الإنشاء خلال عام 2018 والتي تهدف إلى توفير (3480) فرصة عمل	8
عدد الفروع قيد الإجراء خلال عام 2018 والتي تهدف إلى توفير (1885) فرصة عمل	10
تنفيذ لقاءات تعريفية لجذب المستثمرين وتعريفهم بالحوافز والمزايا المقدمة من قبل وزارة العمل	30
تنفيذ زيارات ميدانية لمتابعة عمل الفروع الإنتاجية القائمة وقيد الإنشاء وقيد الإجراء البالغ عددها 53 فرع وموقع	126
رعاية ملكية سامية بالاطلاع على مجسم الفرع الإنتاجي التابع لشركة جرش لصناعة الملابس والأزياء في محافظة الطفيلة /الحسا خلال زيارة جلالته للشركة الأم	1
رعاية ملكية سامية بافتتاح فرع إنتاجي في محافظة عجلون/الجنيد والذي يهدف إلى توفير (700) فرصة عمل	1
رعاية دولة رئيس الوزراء بوضع حجر الأساس للفرع التابع لشركة جرش لصناعة الملابس والأزياء الطفيله /الحسا والذي يهدف الى توفير (500) فرصة عمل	1
رعاية دولة رئيس الوزراء بافتتاح التوسعة للفرع الإنتاجي التابع للشركة المتحدة للإبداع لصناعة الملابس والأزياء –الزرقاء /لواء الأزرق والذي يهدف إلى توفير (600) فرصة عمل	1
وضع حجر الأساس لإنشاء الفرع الإنتاجي التابع لشركة تفاعل لإعادة التدوير في محافظة المفرق /الدجنية برعاية معالي وزير العمل والذي يهدف إلى توفير (250) فرصة عمل	1
وضع حجر الأساس لإنشاء الفرع الإنتاجي في مأدبا/ذيبان التابع لشركة توأم للمستلزمات الطبية برعاية معالي وزير البلديات والذي يهدف إلى توفير (130) فرصة عمل	1

المحور السابع

المرأة

تساهم الوزارة في رفع مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، كما وتهدف الوزارة إلى مأسسة مفهوم النوع الاجتماعي وتضمينه في استراتيجية وخطط عمل المديريات والتنسيق مع المنظمات العربية والدولية لتبادل المعارف والخبرات في سياسات تمكين المرأة في مختلف المجالات. كما وتعمل على تحسين بيئة العمل وظروفه للمرأة العامله من خلال مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة بالتعاون مع أطراف الانتاج ومنظمات المجتمع المدني. وتشرف الوزارة على تنفيذ مشاريع موجهة للمرأة في المناطق ذات نسب الفقر والبطالة العالية.

وتتمثل الانجازات في مجال المرأة بما يلي:

- **اللجنة الأردنيه للإنصاف في الأجور:**

انضمت الأردن للإئتلاف الدولي للإنصاف في الاجور، وإعلان الأردن التزامه رسمياً بتحقيق الإنصاف في الاجور في القطاع الصحي حتى عام 2022 في لقاء رفيع المستوى أثناء انعقاد الجمعية العامة للامم المتحدة.

ومن خلال دور مديرية عمل المرأة في مراجعة الأسس والتعليمات فقد تم إصدار نظام تأسيس وترخيص المؤسسات التعليمية الخاصة والاجنبية والذي يلزمها بتحويل الاجور الكترونياً للبنوك أو المحافظ الإلكترونية، وبذلك تحويل رواتب معلمي المدارس الخاصة إلى البنوك وصدور نظام ربط ترخيص المدارس الخاصة بتحويل الرواتب للبنوك.

- **نظام العمل المرن:**

تم توقيع مذكرة تنفيذية مع الوكالة الامريكية للتنمية USAID لتفعيل تطبيق نظام العمل المرن من خلال المشاركة في صياغة و إصدار تعليمات العمل المرن .

- **الحضانات:**

أشرفت مديرية عمل المرأة على افتتاح (40) حضانة والانتهاء من أعمال الصيانة وتأهيل البنية التحتية وتجهيز وتأثيث بكل الأدوات والوسائل التعليمية والأثاث وفقاً للاتفاقيات الموقعة ومتابعتها، وكذلك تدريب مقدمات الرعاية والتشغيل من خلال توقيع عقود العمل ما بين الكادر الوظيفي

وصاحب العمل لكل حضانة من الحضانات المختارة لحوالي (200) عاملة، وكذلك تنفيذ التدريب توافقاً للخطة التدريبية لتدريب (400) مرشحة، وبذلك يصبح عدد المتدربات الخريجات (571) فتاة. أما مشروع الحضانات المنزلية فقد تم وضع دليل تدريبي لمقدمات الرعاية في الحضانات المنزلية وتدريب (186) مقدمات الرعاية في الحضانات المنزلية ووضع دليل مقدمات الرعاية لكبار السن، وقد تم تنظيم (4) معارض للتسويق الذاتي للمنتجات بحيث استهدفت (200) سيدة من مختلف محافظات المملكة.

- **معارض تسويق منتجات التشغيل الذاتي للسيدات:**

تم تنظيم (4) معارض للتسويق الذاتي للمنتجات بحيث استهدفت (200) سيدة من مختلف محافظات المملكة.

المحور الثامن

النزاعات وعقود العمل الجماعية

تقوم الوزارة بتعزيز الحوار الاجتماعي مع الشركاء الاجتماعيين بما يضمن استمرار تطوير أداء لجنة التشاور الثلاثية لمهامها وأهدافها، وتعمل على تسجيل نقابات العمال ونقابات أصحاب العمل والأشراف عليها وفق ما تجيزه أحكام قانون العمل. وتقدم المساعدة لأي نقابة إذا ما طلبت في وضع مشروع نظامها الداخلي أو تعديله بما يتفق وأحكام قانون العمل، واعتماد ذلك النظام أو أية تعديلات طرأت عليه بعد إقراره من قبل الهيئة العامة للنقابة المعنية ،وتعمل الوزارة على متابعة تسوية النزاعات العمالية بالطرق الودية عن طريق إجراءات التوفيق وفق أحكام قانون العمل،والعمل على تشجيع وتعزيز المفاوضات الجماعية المباشرة لتحسين ظروف العمل وإبرام الاتفاقيات الجماعية، كما وتعمل على تسجيل الاتفاقيات الجماعية وقرارات التسوية وقرارات المحكمة العمالية وحفظ السجلات والقيود الخاصة بها.

وتتمثل الانجازات في مجال النزاعات وعقود العمل الجماعية بما يلي:

- **النزاعات العمالية:**

بلغ عدد النزاعات العمالية التي تم النظر فيها ومراحل حلها (63) نزاع تم حلها وفقا للمراحل التالية:

- المفاوضات المباشرة: تم حل (52) نزاع.
- مندوب التوفيق: تم حل (5) نزاع.
- مجلس التوفيق: تم حل (1) نزاع.
- المحكمة العمالية: تم حل (5) نزاع.

وقد نتج عن تسوية وإنهاء هذه النزاعات مجموعة من الاتفاقيات التي منحت العمال العديد من المكتسبات والامتيازات حيث بلغ عدد هذه الاتفاقيات المودعة لدى الوزارة (58) اتفاقية عمل جماعية وقد استفاد من هذه الاتفاقية (44,292) بتكلفة (18,117,000) دينار أردني من مختلف القطاعات الاقتصادية ومن مختلف المواقع.

- **الإضرابات:**

بلغ عدد الإضرابات (16) إضراب، تم معالجة هذه الاضرابات، وتم العمل على إنهائها من خلال التفاوض المباشر مع النقابات الممثلة للعمال وادارات الشركات.

- **إنهاء – تعليق العقود:**

تقدمت (9) مؤسسة بطلب لإنهاء عقود بعض الموظفين لديها، تمت الموافقة على (1) طلبات، ورفض (8) طلبات، وتم تسجيل نقابة عمالية واحدةومتابعة نشر قرار تسجيلها بالجريدة الرسمية (نقابة الخطاطين الأردنيين)، كما وقد تم رفض تسجيل نقابة عمالية أخرى.

المحور التاسع

الاستشارات والتشريعات القانونية

تقوم الوزارة من خلال مديرية الشؤون القانونية بتقديم المشورة القانونية لأجهزة الوزارة المختلفة ومتابعة الدعاوى التي تقام ضد الوزارة أمام الجهات القضائية والدعاوى التي تقيمها الوزارة، ودراسة الأنظمة الداخلية لتنظيم العمل الخاصة بمؤسسات القطاع الخاص وأنظمة صناديق الادخار والمصادقة عليها، وتنظر الوزارة في الدعاوي المتعلقة بالأجور التي يقيمها العامل وهو على رأس عمله واتخاذ الإجراءات واصدار القرارات اللازمة لذلك بموجب الصلاحيات الممنوحة له في قانون العمل.

كما ويتم دراسة ومراجعة التشريعات ذات العلاقة بعمل الوزارة واقتراح التعديلات اللازمة لتطويرها ومتابعة الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لإصدارها ونفاذها. وتساهم في اعداد مشاريع الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع الدول الاخرى والتعديلات المقترحة على نصوصها.

- **التشريع**

- اعادة فتح وتعديل بنود قانون العمل رقم (26) لسنة2010 لما طراء من تغييرات على الظروف الاقتصادية والاجتماعية ولزيادة تمكين العامل اعطاءه حقوق اضافية في سوق العمل وحماية المراة العاملة.
- اصدار تعليمات العمل المرن زيادة تمكين المراة من خلال انخراطها بسوق العمل عن طريق ايجاد بيئة عمل مناسبة لها ايجاد فرص عمل مناسبة للشباب الملتحقين بالجامعات ليصبح عضو منتج بالمجتمع.
- انشاء اقتصاد من نوع خاص يسمح للمرأة والشباب الانخراط فيه.
- رفع مسودة مشروع نظام تنظيم المكاتب لديوان التشريع تنظيم قطاع العامليين بالمنازل.
- دراسة مسودة مشروع نظام رسوم التصاريح.
- دراسة الأنظمة والتعليمات الخاصة بالاستقدام والاستخدام.
- دراسة مسودة مشروع قانون تنظيم العمل المهني.
- قانون تنمية المهارات الهمني والتقني.
- تعليمات استخدام العمالة السورية.
- تعديل تعليمات القائمة الذهبية.

- **حقوق انسان**

- المشاركة في اجتماعات مع منظمات المجتمع المدني بخصوص تقرير الاردن الشامل لحقوق الإنسان.
- حضور اجتماعات وزارة الخارجية الخاصة بإعداد التقرير الشامل لحقوق الإنسان.
- إعداد تقرير وزارة العمل بخصوص التقرير الدوري الشامل لحقوق الإنسان.
- حضور ورشة عمل خاصة بكيفية إعداد التقرير.
- حضور اطلاق تقرير الأردن الخاص بحالة حقوق الإنسان.

- **المعايير**

- اعداد تقرير لمنظمة العمل الدولية خاص باتفاقية (87).
- اعداد كتاب خاص بالدعم الفني من منظمة العمل الدولية.
- اعداد الرد الخاص بالتوصية الحماية الاجتماعية.
- حضور اجتماعات مؤتمر العمل العربي.
- إعداد تقارير لجنة الخبراء المعنيين بدراسة الاتفاقيات المصادق عليها.
- إعداد تقرير الأردن الثاني الخاص بحالة حقوق الإنسان بالمملكة UPR.
- الرد على الشكوى المقدمة من قبل النقابات المستقلة المرفوعة لدى منظمة العمل الدولية.
- الرد على التقارير السنوية لمنظمة العمل العربية والخاصة بالاتفاقيات المصادق والغير مصادق عليها.

- **الاتفاقيات**

- اتفاقية وزارة العمل مع سلطنة عمان بخصوص تنظيم العمالة الوافدة.
- اتفاقية مع الوكالة الاميريكية للتنمية الدولية بخصوص تطبيق العمل المرن.
- اتفاقية مع الوزارة والتدريب المهني وصندوق مع زين بخصوص زيادة تشغيل الأردنيين.
- اتفاقية المملكة الأردنية الهاشمية مع دولة الهند تعاون عام في مجالات العمل.
- اتفاقية المملكة مع دولة الفلبين استقدام العمالة الوافدة.
- توقيع ملحق اتفاقية مع سلطة منطقة العقبة الاقتصادية في مجال التفتيش والتشغيل والعمالة الوافدة.

- **قسم الاستشارات والقضايا**

- تقديم (9) محاضرات في مجال قانون العمل وتطبيقاته بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين.
- المصادقة على (1,074) نظام داخلي لتنظيم العمل داخل المؤسسات.
- المصادقة على (151) كتاب من الامن العام والاركان المشتركة.
- الرد على القضايا المرفوعة على الوزارة (71) قضية.
- تقديم (1000) استشارة قانونية عمالية عبر الهاتف.
- تقديم (95) استشارة قانونية خطية للقطاعين العام والخاص.
- المشاركة في (53) لجنة داخلية وخارجية منها لجنة التظلمات واللجان الفنية ولجان الاستقدام والاستخدام ولجنة نظر طلبات الغاء التسفير واستيضاحات ديوان المحاسبة ولجنة المتطوعين.
- الرد على القضايا التنفيذية الخاصة بتسييل كفالات مكاتب الاستقدام والاستخدام (39) قضية تنفيذية.

المحور العاشر

التدريب والتعليم المهني والفني والتقني

استراتيجيات التشغيل وشؤون مجلس TVET:

يتم متابعة تنفيذ برامج ومشاريع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل و التدريب و التعليم المهني و التقني وتطوير آليات المتابعة والتقييم المستخدمة، وفيما يلي ملخص الانجازات:

- تمت مراجعة قوانين مجلس التعليم والتدريب المهني والتقني ، وسيتم إصدار قانون لتطوير المهارات المهنية والتقنية لتغطية قطاع التدريب والتعليم المهني.
- العمل على صياغة استراتيجية للتواصل من خلال التعاقد مع خبير اتصالات.
- من خلال اجتماعات لجنة الشراكة الاجتماعية ، تمت مراجعة اختصاصات إنشاء مجالس قطاعية واعتمادها وتقديمها إلى المجلس.
- عقد اجتماعات لجنة الشراكة الاجتماعية وإنشاء مجالس المهارات القطاعية في مجالات المياه والطاقة والسياحة واللوجستيات والنقل والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والصناعات الكيماوية والأثاث والأخشاب والملابس والخياطة.
- تقديم إطار عمل مؤهلات التعليم والتدريب المهني والتقني المقترح إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه.
- عقد جلسات توعية لضباط الاتصال المعنيين بالمتابعة والتقييم.
- عُقدت ست حلقات عمل لموظفي المتابعة والتقييم في المؤسسات المعنية بشأن مفاهيم مؤشرات المتابعة والتقييم والأداء.
- إعداد مسودة تقارير الأداء للموافقة عليها كوثيقة رسمية تستخدم لقياس مؤشرات الأداء.
- تدريب ضباط الاتصال في المؤسسات المعنية على تخطيط وتنفيذ مسوحات التتبع ومسوحات رضا أرباب العمل.
- مراجعة وتحديث المؤشرات واعتمادها لاستخدامها في النظام الإلكتروني وتقارير المتابعة والتقييم.
- تصميم قاعدة بيانات بحيث تتضمن مؤشرات الأداء والمعلومات الوصفية والتقارير بالاشتراك مع الجهات ذات العلاقة.

المحور الحادي عشر

الإعلام والاتصال المجتمعي

يتم رصد ومتابعة كل ما يتصل بنشاط الوزارة في وسائل الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة وإيضاح موقفها من القضايا المنشورة فيها ووضع الخطط والبرامج التي من شانها رفع مستويات الرضى لدى متلقي الخدمة من خلال مكتب خدمة الجمهور، ومتابعة العلاقات العامة للوزارة واستقبال الوفود والمشاركة في التغطيات الاعلامية لكافة نشاطات الوزارة ونشرها ومتابعة الردود عليها ومتابعة حل المقترحات والشكاوي المقدمة من قبل متلقي الخدمة التي ترد الى صندوق الاقتراحات والشكاوي في مركز الوزارة ومديريات الميدان او على الموقع الالكتروني للوزارة ومتابعة كافة وسائل التواصل الاجتماعي ونشر اخبار الوزارة فيها واستقبال اية شكاوي عليها وتحويلها الى الجهات المختصة بذلك.

وتتمثل الانجازات في مجال الإعلام والإتصال المجتمعي بما يلي:

- إعداد (261) تقرير رصد صحفي يومي يتضمن رصد ومتابعة الأخبار والمقالات والتقارير المتعلقة بوزارة العمل والمؤسسات ذات العلاقة الحكومية والخاصة.
- تنسيق (161) لقاء تلفزيوني وإذاعي للتحدث عن أخبار ونشاطات الوزارة.
- التغطية الإعلامية لـ (260) نشاط من نشاطات الوزارة (مؤتمرات، لقاءات صحفية، ورش عمل، الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعه مع كافة الجهات داخل وخارج المملكة، الخ ...) من خلال التنسيق مع وسائل الإعلام (المرئية والمسموعة والمقروءة).
- تصوير فعاليات ونشاطات الوزارة الداخلية والخارجية حيث بلغ عددها (200) مناسبة، مثل المعارض والأيام الوظيفية.
- الرد على الاستفسارات والاسئلة الواردة من مجلس النواب والاعيان حيث بلغ عددها (51) سؤالا.
- الرد على مطالب أعضاء مجلس النواب خلال مناقشة البيان الوزاري(20).
- متابعة وتحديث موقع الوزارة الالكتروني www.mol.gov.jo
- نشر المعلومات الخاصة بالوزارة على موقع الاعلانات الحكومي (أخبار،عطاءات، فرص عمل...الخ) www.advs.gov.jo.
- متابعة صفحة الوزارة على بوابة الحكومة الالكترونية.
- متابعة صفحة الوزارة على مواقع التواصل الاجتماعي : الفيسبوك، وتوتير، والانستجرام.

- متابعة البريد الالكتروني الرسمي للوزارة والرد على الشكاوى والاستفسارات الواردة، حيث بلغ عدد الاستفسارات التي تم الرد عليها (284) استفسار، عبر البريد الالكتروني للوزارة.
- تشكيل لجنة لتصنيف المعلومات والوثائق في الوزارة.
- تنصيف الوثائق والمعلومات في الوزارة.
- استقبال طلبات حق الحصول على معلومة والاجابة عليها (12) طلبا.

المحور الثاني عشر

تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني

يتم إدارة كافة الأنشطة المتعلقة بحوسبة وأتمتة العمليات في الوزارةوتوفير وتحديث الأجهزة والبرمجيات والتقنيات المستخدمة لتداول وتخزين وتحليل البيانات بكافة أشكالها وأنواعها لخدمة الوزارة في مجال أعمالها الفنية والادارية والماليةبما يتناسب مع احتياجات الوزارة الحالية والمستقبلية، والاشراف على إدارة وصيانة وتطوير النظم الادارية والمالية الخاصة بعمل الوزارة، والمحافظة على أمن وسلامة الانظمة الحاسوبية والمعلومات، واستخدام أفضل الوسائل لحفظ ونشر وادارة المعرفة بأشكالها المختلفة و تنفيذ برنامج الحكومة الالكترونية.

<u>وتتمثل الانجازات في مجال تكنولوجيا المعلومات والتحول الالكتروني بما يلي:</u>

1. المشاركة في تطبيق مشروع تصريح العمل الالكتروني من خلال فريق متابعة تنفيذ بنود العطاء.
2. متابعة تطوير وتحديث مختلف الأنظمة الالكترونية (العمالة الوافدة، النزاعات العمالية، تفتيش العمل، عمالة الاطفال، الديوان، مراقبة الدوام، الحملة التفتيشية، الدورات والبعثات، الحركة وصيانة السيارات، الخط الساخن والشكاوي، الرواتب والحوافز، فواتير الهاتف والكهرباء والماء).
3. ادارة ومتابعة الانظمة الالكترونية من حيث التشغيل والتدريب ونقل المعرفة للمستخدمين وعكس التعليمات الجديدة على الانظمة واصدار التقارير المختلفة ومنح الصلاحيات.
4. متابعة قواعد البيانات المختلفة في مركز الوزارة من حيث مراقبة نمو الملفات وحل المشاكل التي تطرأ على قواعد البيانات واخذ النسخ الاحتياطية بشكل دوري.
5. متابعة وحل المشاكل للانظمة المرتبطة مع الوزارة (نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS– وزارة المالية، نظام العاملين في المؤسسات - الضمان الاجتماعي، نظام الخدمات الالكترونية لوزارة الداخلية) بالتنسيق مع الجهات المعنية.
6. المشاركة بعدة ورش عمل تختص بالتطبيقات الجديدة لدى الحكومة الالكترونية ووزارة الاتصالات: (Government E-services، National Strategy، صياغة مسودة تقرير الامم المتحدة لمسح تنمية الحكومة الالكترونية 2020، ملتقى اعرف لتعزيز الشفافية و الحق بالمعرفة لحضور ملتقى منسقي المعلومات، ورشة تقييم المواقع الإلكترونية الحكومية "راصد" ، Microsoft Government Summit).
7. التبليغ عن الاعطال الفنية الخاصة في الشبكة الحكومية الامنة (SGN) من خلال نظام الدعم الفني الحكومي بالتنسيق مع مركز تكنولوجيا المعلومات الوطني (NITC).

8. تجهيز المواصفات والمشاركة بدراسة عدة عروض شراء مستلزمات فنية للوزارة.
9. المشاركة في اللجان الفنية المختلفة في الوزارة (لجان الاستلام ، لجان المشتريات ، لجان وضع الموصفات، لجان فحص اللوازم الحاسوبية).
10. تنفيذ مشروع تطوير البنية التحتية لشبكة الحاسوب الرئيسية في الوزارة من خلال تطوير الموزع الرئيسي Core switch والموزعات الفرعية Edge Switches.
11. تنفيذ مشروع مركز التعافي من الكوارث Disaster Recovery ونقل الأنظمة العاملة على الخوادم إلى بيئة العمل الافتراضية Virtual Environment واستبدال خمسة خوادم بخوادم جديدة لنقل الخوادم القديمة إلى مركز التعافي من الكوارث.
12. تقديم الدعم الفني بشكل يومي ومتابعة الاعطال الفنية للوزارة والميدان.
13. صيانة وتجهيز أجهزة الحواسيب والطابعات لمركز الوزارة ومديريات الميدان وتنزيل الأنظمة اللازمة عليها.
14. البدء بتحديث وتطوير مكونات وخوادم الشبكة الحكومية الآمنة SGN بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومركز المعلومات الوطني.
15. متابعة نظام الشكاوى الالكترونية الواردة للوزارة من خلال تطوير القطاع العام (CMU).
16. متابعة أعطال خطوط الإتصال و التنسيق مع شركة أمنية لحل هذه الاعطال.
17. العمل على إدارة المواقع الالكترونية وفلترتها اللازمة لإنجاز أعمال أقسام ومديريات الوزارة من خلال الجدار الناري Firewall الخاص بالوزارة.
18. إنشاء أسماء مستخدمي Domain لتفعيل البريد الالكتروني الحكومي لمديريات الميدان.
19. تقديم المشورة الفنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والحكومة الالكترونية للموظفين.

المحور الثالث عشر

مديرية الشؤون الادارية و المالية

يتم إعداد الخطط المالية والموازنة السنوية وصرف النفقات وقبض الإيرادات بمختلف أنواعها وبما ينسجم مع القوانين والأنظمة والتعليمات المالية المعمول بها، وتوفير الدعم والمساندة للمديريات المختلفة في الوزارة من خلال تنفيذ المهام والأنشطة المتعلقة بالمسائل الإدارية والمالية والتي تشمل إدارة الموارد المالية والتمويلية وادارة الاصول الثابتة ومراقبة التكاليف ومتابعة الإجراءات المحاسبية وتقديم الاستشارات المالية وتوفير المستلزمات الإدارية واللوجستية المختلفة، بالإضافة إلى الإشراف على البريد الصادر من الوزارة والوارد إليها.

وتتمثل الانجازات في مجال الشؤون المالية بما يلي:

- **النفقات لعام 2018**

– التعميم على جميع المديريات بالتقيد بالأنظمة والتعليمات الخاصة بترشيد الإستهلاك للكهرباء والماء والهاتف. (متكرر)

– متابعة اجراءات اعداد مشروع الموازنة لعام 2019.

- قام قسم النفقات بالأعمال التالية :

– السلف (58)

– متابعة شركات الاتصالات (شهري)

– اعداد الكتب والمخاطبات الرسمية (متكرر)

– مستندات الصرف (2,804 مستند)

– دفع الايجارات (على دفعتين)

– الرواتب والمواصلات (شهري)

– الايراد العام (شهري)

– – العمل الاضافي (شهري)

– السقوف المالية (شهري)

– التسويات البنكية والخطة المالية (شهري)

– بلغت مجموع الانفاق من الموازنة للعام 2018 مبلغ وقدره (19751852) دينار وبنسبة انفاق بلغت (87.7%).

➢ **الأمانات**

- تنظيم واعداد صرف حوافز الموظفين بمبلغ إجمالي (358093) دينار، بعد التنسيق مع مديرية الموارد البشرية.
- قبض الايراد العام الناجم عن إلغاء تسفير العمالة الوافدة بمبلغ اجمالي (4161000) دينار شهريا.
- قبض الايراد العام الناتج عن شراء نسخ العطاء والطوابع المستندية للمطالبات المالية والاتفاقيات الخاصة بالوزارة والغرامات وبالتنسيق مع قسم اللوازم بمبلغ إجمالي (14201) دينار.
- قبض الاموال العامة الناجمة عن قضايا الشركات لدى المحاكم الاردنية وبالتنسيق مع مديرية الشؤون القانونية بمبلغ إجمالي (17881) دينار.
- إعداد رواتب وإقتطاعات مشروع الدعم الفني بمبلغ إجمالي (151585) دينار.
- تنظيم وتدقيق وصرف المستندات الخاصة بمشروع النهوض بالتفتيش بمبلغ إجمالي (689741) دينار.
- قبض وصرف رواتب ومصاريف مشروع الحضانة بمبلغ اجمالي (9777) دينار.
- قبض وصرف دعم الخبز للموظفين المستحقين بمبلغ اجمالي (28485) دينار.
- إعداد الكتب الرسمية والمخاطبات الخاصة بالخلاصات الشهرية وطلبات التمويل من صندوق دعم التشغيل والتدريب.
- المشاركة في اللجان الفنية والدورات التدريبية المختلفة.

➢ **اللوازم**

- لغايات تسهيل الإجراءات للمراجعين لمديرية العمالة الوافدة والتفتيش تم إعادة تهيئة مديرية العمالة الوافدة وعمل كاونتر للمراجعين بالإضافة إلى انشاء مساحة لاستقبال المراجعين لمديريتي العمالة الوافدة والتفتيش.
- لغايات تحسين بيئة العمل للموظفين للعمل في جميع الظروف الجوية تم شراء أجهزة تكييف لغايات تركيبها في الأماكن التي بحاجة لذلك.
- شراء أثاث مكتبي، أجهزة مكتبية لتقديم الدعم اللوجستي إلى المديريات.
- لغايات تحسين اداء المديريات تم تزويدهم بكاميرات ID، وآلات عد نقود.
- لتطوير أداء الديوان في جميع المديريات وتحويله إلى الكتروني تم شراء وتوزيع أجهزة ماسح ضوئي.

المحور الرابع عشر

السياسات والتعاون الدولي

تساهم الوزارة بإعداد الخطط الوطنية والقطاعية وتحديثها والخاصة بقطاع التشغيل والتدريب ومتابعة سير العمل في تحقيقها، كما قامت الوزارة بإعداد الخطة الاستراتيجية وخطط العمل للمديريات والمشاريع التي تنفذها ومتابعة انجازها ربعياً. تقوم الوزارة بإنشاء قاعدة بيانات خاصة بسوق العمل وتوفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات واعداد الدراسات حول سوق العمل.

كما وتقوم الوزارة بمتابعة الاتفاقيات الثنائية العمالية مع البلدان الاجنبية والعربية والعمل على تفعيلها وتشكيل لجان المتابعة والاتصال بكافة المنظمات الدولية والهيئات الرسمية الداعمة للبرامج التدريبية الهادفة لرفع سوية وقدرات الموظفين في كافة مجالات العمل.

وتقوم الوزارة بالتنسيق ومتابعة الاتصالات مع منظمتي العمل الدولية والعربية والتحضير لمؤتمر العمل الدولي والعربي او اي نشاط يقام في الاردن خاص بالمنظمتين ومتابعة ملف اللجوء السوري، وتتمثل الانجازات في مجال السياسات والتعاون الدولي بما يلي:

- **أولا: التخطيط الاستراتيجي والمتابعة والتقييم**

- تقييم ومراجعة الخطة الاستراتيجية 2017-2021.
- التنسيق ومشاركة المديريات في إعداد الخطط التنفيذية للمديريات والمشاريع لعام 2019 بما يتوافق مع الخطة الاستراتيجية للوزارة عدد (12) مديرية (12) مشروع.
- متابعة انجازات خطط مديريات ومشاريع الوزارة واعداد التقارير الربعية عدد (4) وتحليل مؤشرات الأداء على كافة المستويات واعداد تقرير بذلك.
- المساهمة في تحديث الخطة التنفيذية للحكومة والبرنامج التنفيذي التنموي لقطاع التشغيل والتدريب وخطة تحفيز النمو الاقتصادي واستراتيجية تنمية الموارد البشرية.
- متابعة الخطط التنفيذية للحكومة البرنامج التنفيذي التنموي وسير العمل للمشاريع التنموية والبرنامج التنموي للمحافظات ومؤشرات الموازنة العامة ومؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- تطوير نظام المتابعة والتقييم الالكتروني للسير في تعبئته الكترونياً من خلال مديريات الوزارة وبالتعاون مع منظمة GIZ والاشراف عليه ومتابعة محتواه.
- تقييم أثر المشاريع على التشغيل بالتعاون مع منظمة GIZ حيث تم تقييم مشروع التوسع في برامج التدريب والتشغيل.
- العمل على خلق مبادرات التشغيل من خلال مشروعYou Match.

➢ **بيانات سوق العمل**

- اعداد تقرير بعنوان "سوق العمل الأردني بالارقام (2014– 2018)".
- اعداد تقرير شهري بانجازات وزارة العمل (بيانات التشغيل والتفتيش والعمالة الوافدة والمناطق التنموية).
- اعداد تقرير شهري لعدد المشتغلين الاردنيين والوافدين في المناطق التنموية بالاستناد على بيانات المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وبيانات قسم الفروع الانتاجية بمديرية التشغيل.
- نشر جميع التقارير السابقة بشكل دوري على الموقع الالكتروني لوزارة العمل.
- تزويد الباحثين واصحاب القرار بتقارير حسب الطلب، حيث قمنا بتلبية العديد من الطلبات خلال عام 2018.
- المشاركة بالاجتماعات وورش العمل مع GIZ و ILO ودائرة الاحصاءات العامة والخاصة بالاستراتيجية الوطنية للاحصاء.
- المساهمة باعداد الاستراتيجية الاحصائية لقطاع العمل، والتي هي جزء من الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الاحصائي الاردني 2018 – 2022، حيث تم عقد العديد من الاجتماعات مع الفريق الفني لاعداد الاستراتيجية الاحصائية لقطاع العمل.
- تطوير النظام الوطني للتشغيل الالكتروني بتمويل من البنك الدولي لدمج الخدمات المقدمة في موقع "فرص جو" مع النظام الكترونياً، مع اعادة تصميم الصفحة الرئيسية لتواكب التطورات الجديدة.
- متابعة الاتصالات والايميلات من المواطنين والمديريات الميدانية والمؤسسات الشريكة في حال وجود مشاكل على النظام الوطني للتشغيل الالكتروني.

➢ **قسم الدراسات والمسوحات**

- مراجعة (19) دراسة وتقرير صادرة عن الجهات الحكومية والمنظمات ومراكز الأبحاث المتخصصة.
- إعداد ورقة معرفة ضمنية دورية بعنوان Study and Survey Pager بحيث تعنى بنشر تلاخيص لأهم الدراسات التي تمت مراجعتها لنشرها وتعميمها للمديريات بهدف الاستفادة منها في العمل ، وتم نشر (4) أعداد بمواضيع مختلفة (الفرصة السكانية، عمالة الأطفال، العمالة الوافدة، أثر مشاريع التشغيل على البطالة).
- المشاركة في اللجان الداخلية والخارجية المتخصصة وفرق العمل مثل فريق عمل الفرصة السكانية مع المجلس الأعلى للسكان.

- المساهمة في إعداد نموذج خطة عمل السكان والتنمية المستدامة على المستوى الإقليمي/حالة الأردن والتي تشرف عليها UNFPA.
- إعداد مسرد مصطلحات قطاع العمل بنسخته الأولى 2018 بالتعاون مع قسم بيانات سوق العمل ومراجعة دائرة الاحصاءات العامة، والذي تم جمع المصطلحات المستخدمة في قطاع العمل وتعريفها تعريفا اسميا واجرائيا (احصائيا)، وتتم مراجعته بشكل دوري، وقد تم نشره على الموقع الرسمي للوزارة.
- مراجعة تقرير حالة البلاد الذي يعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتقديم ملخص فيه تعكس على خطط عمل الوزارة وذلك بما يخص قطاع العمل وقطاع المرأة وقطاع التدريب.
- إعداد تقارير متخصصة وأوراق صانع قرار بالتعاون مع قسم بيانات سوق العمل مثل واقع العمالة الوافدة في الأردن وحقائق المشتغلين من خلال الوزارة 2018.
- المساهمة في إعداد ورقة موقف الأردن في المؤتمر الاقليمي حول السكان والتنمية : خمس سنوات على إعلان القاهره لعام2013 (ICPD) والذي أعده المجلس الأعلى للسكان و UNFPA.
- إجراء استطلاع رأي عام من خلال Social media الخاص بالوزارة لقياس اراء المواطنين لمدى تهيئة أماكن العمل لعمل الأشخاص ذوي الإعاقة من وجهة نظر عامة.
- التواصل والتعاون المستمر مع الشركاء لتزويدهم بالدراسات المتخصصة عن واقع سوق العمل.
- المساهمة في إعداد المسوحات والاستطلاعات التي تعدها الجهات الحكومية والهيئات والمنظمات ومراكز الأبحاث وعددها (4) مسوحات.

➢ **التعاون الدولي**

- التنسيق والمتابعة مع المنظمات الدولية ومديريات وزارة العمل حول المشاريع المتعلقة بوزارة العمل مثل:
  - مشروع تعزيز فرص العمل الذي تنفذه مؤسسة GIZ الألمانية.
  - مشروع تعزيز تدابير التدريب الاساسي والمتقدم من اجل رفع الكفاءة في قطاع المياه والطاقة TWEED.
  - مشروع دعم التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي الموجه نحو سوق العمل MOVE-HET
  - مشروع تدريب موجه نحو التشغيل في مجال المهن الحرفية Skilled Crafts

- متابعة واعداد مصفوفة مؤشرات القروض والمنح المقدمة الى الحكومة الاردنية **(سري ومكتوم)** مثل: مؤشرات قرض البنك الدولي، مؤشرات المنحة النقدية الامريكية للعام 2019-09-30 ، مؤشرات القرض الياباني، منحة الاتحاد الاوروبي.
- الاعداد والمتابعة للمحادثات الحكومية الرسمية الاردنية الالمانية المشتركة والتي تعقد بشكل سنوي وبالتناوب.
- المتابعة والتنسيق مع منظمة العمل الدولية بخصوص المشاريع والأنشطة (المؤتمرات وورش العمل) التي تقوم بها المنظمة في الأردن وبالتعاون مع وزارة العمل.
- المساهمة في إعداد ودراسة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم حيث تم توقيع:
  - اتفاقية تنفيذ مشروع تعزيز فرص العمل في الاردن مع الوكالة الالمانية للتعاون الانمائي GIZ
  - تمديد البرنامج الوطني للعمل اللائق للاعوام 2019-2022
  - اتفاقية تنفيذية تمديد مشروع دعم التعليم والتدريب المهني والتعليم العالي الموجه نحو سوق العمل MOVE-HET
- اتفاقية تنفيذية تمديد مشروع تدريب موجه نحو التشغيل في مجال المهن الحرفية Skilled Crafts
- التنظيم والترتيب لزيارات الوفود الرسمية وإعداد التقارير اللازمة: زيارة معالي وزيرة العمل والنوع الاجتماعي في جمهورية اوغندا،وزيارة وفد من البنك الدولي، وزيارة وفد من وزارة العمل في كندا، زيارة وفد رسمي من هولندا، لقاء نائب مدير عام منظمة العمل الدولية، وزيارة مدير مكتب منظمة العمل الدولية في عمان.
- التنظيم والترتيب للاجتماعات التي تعقد في وزارة العمل بين المنظمات الدولية والمسؤولين المعنيين في وزارة العمل، ولقاء كل من سفراء الدول سويسرا، بريطانيا، الولايات المتحدة الامريكية، اندونيسيا، اليابان، جمهورية ، جمهورية مصر.
- الإعداد والتحضير وإجراء المخاطبات المتعلقة بالمؤتمرات المختلفة مثل مؤتمر العمل الدولي الذي يعقد بشكل سنوي، مؤتمر العمل العربي الذي يعقد بشكل سنوي، مؤتمر المانحين الذي تعقده وزارة العمل وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
- دراسة التقارير والمراسلات التي ترد الى وزارة العمل والتنسيق مع المديريات المعنية لتحضير الردود وإرسالها الى الجهات المعنية.
- المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها المنظمات الدولية والهيئات الاقليمية والدولية المختصة بقضايا العمل التي تشارك الدولة في عضويتها لتبادل الخبرات والمعلومات مع الدول الاخرى.
- المشاركة في الاجتماعات التمهيدية للجان العليا المشتركة مثل الاردنية- العُمانية، والسعودية، المغربية، المصرية، واللبنانية.

- الاعداد والتنسيق المنتدى العالمي الاقتصادي (دافوس).
- دراسة وإعداد الصيغة النهائية لاتفاقية التعاون في مجال القوى العاملة بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية سيرلانكا.

➢ **اللجوء السوري**

- المساهمة في تحقيق مؤشرات المنح والقروض المرتبطة بعمل اللاجئين السوريين بموجب وثيقة العهد الاردني (Jordan Compact) وخطة الاستجابة الاردنية الاردنية للأزمة السورية.
- إعداد وتطوير خطة قطاع سبل كسب العيش livelihoods في خطة الاستجابة الاردنية للأزمة السورية للعام 2019، حيث تترأس الوزارة فريق القطاع.
- تفعيل سبل التنسيق مع الجهات المعنيةبمنحة الاتحاد الاوروبي الخاصة بقرار تبسيط قواعد المنشأ (ROO) ويتضمن التنسيق انشاء (13)مركز لتشغيل للأردنيين والسوريين منها مركزين في مخيمي الزعتري والأزرق بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية و UNHCR.
- المشاركات الدورية في اجتماعات اللجان المتعلقة بشأن اللاجئين والمهاجرين واليات وصولهم المنظم الى سوق العمل.
- القيام بمراجعات للمشاريع التي تنفذها المنظمات بموجب خطة الاستجابة للازمة السورية للتأكد من مدى موائمتها مع السياسات المبنية ضمن الخطة والأثر الاجتماعي والاقتصادي للاستفادة المثلى لمخرجاتها.
- التنسيق المستمر مع كافة الجهات المعنية بآليات تسهيل وتنظيم تواجد العمالة من اللاجئين السوريين في سوق العمل.
- مراجعة آليات وتدابير الوزارة مع فرق تقييم برامج وثيقة العهد الاردني مع الجهات المانحة والمنفذة.

المحور الخامس عشر

العاملين في المنازل

المساهمة في إعداد الخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الوزارة التي تعنى بشؤون العاملين في المنازل من غير الاردنيين ومتابعة شؤونهم واصدار تصاريح العمل لهم حسب الاصول المتبعة ومتابعة الشكاوي التي ترد الى المديرية على اصحاب مكاتب استقدام العاملات في المنازل واجراء الزيارات التفتيشية على تلك المكاتب والسعي لتقديم الخدمات لمتلقي الخدمة بشكل متميز,واصدار التقارير الدورية التي تبين وضع العمالة في السوق الاردني حسب اختصاص المديرية, وترخيص مكاتب استقدام واستخدام العاملين في المنازل، وقد قامت المديرية بعدة انجازات أهمها :

- فتح باب استقدام العاملين في المنازل من جمهورية نيبال.
- إعادة فتح باب استقدام العاملين في المنازل من جمهورية بنغلادش.
- فتح باب استقدام العاملين في المنازل من جمهورية أثيوبيا.
- إلغاء ترخيص (2) مكتب.
- إغلاق (3) مكاتب .
- تجديد ترخيص (158) رخصة مكتب.
- حل (1,103) شكوى من أصل (1,192) شكوى وردت إلى المديرية.
- استرداد مبالغ مالية للمواطنين من المكاتب بواقع (339735) دينار.
- تم إحالة (102) شكوى إلى وحدة مكافحة الاتجار بالبشر.
- عدد التصاريح والتأشيرات الممنوحة (32,418) تصريحا وتأشيره.
- بلغ مجموع الرسوم التي تم تحصيلها (14161921) دينارا.

المحور السادس عشر

مشاريع وزارة العمل

تندرج مجموعة المشاريع التي تنفذها الوزارة ضمن (3) برامج رئيسية والملخصة في الجدول التالي:

جدول(12):ملخص سير عمل المشاريع والمديريات

اسم البرنامج	اسم المشـروع	نسبة الانجاز المتوقع	نسبة الانجاز الفعلي	المديرية
برنامج الادارة والخدمات المساندة والإلكترونية	تعزيز القدرات المؤسسية	%100	%100	مديرية الشؤون الادارية والمالية
	اتمتة وزارة العمل	%100	%67	مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
	تصاريح العمل الالكترونية	%100	%65	مديرية تكنولوجيا المعلومات والتحول الإلكتروني
	انشاء وتمكين مركز الاعتماد وضبط الجودة	%100	%68	مركز الاعتماد وضبط الجودة
برنامج التشغيل والتدريب	تطوير خدمات التشغيل والحد من البطالة	%100	%82	مديرية التشغيل
	إنشاء الفروع الإنتاجية في المحافظات (المناطق الفقيرة).	%100	%70	مديرية التشغيل
	دعم إنشاء الحضانات في القطاعين العام والخاص.	%100		مديرية عمل المرأة
برنامج العمل اللائق	العمل الافضل	%100	%94	مديرية التفتيش
	وحدة مكافحة الاتجار بالبشر	%100	%98	مديرية التفتيش
	الحد من عمالة الاطفال	%100	%85	مديرية التفتيش
	النهوض بالتفتيش	%100	%92	مديرية التفتيش
	الانصاف في الاجور	%100	%95	مديرية عمل المرأة

لمزيد من الجداول الاحصائية

يرجى التواصل مع وحدة السياسات والتطوير المؤسسي

قسم بيانات سوق العمل

065802666

Info@mol.gov.jo